القسم الأول

فى تيسير النحو التعليمى قديمًا وحديثًا

تمهيد عن :

كتاب سيبويه ومطولات كتب النحو

كتاب سيبويه أوّل كتاب جامع لقواعد النحو وأصوله، وهو فيه يهتدى دائماً بآراء أستاذه الخليل، وقد ذكره باسمه عشرات المرات، بل مئاتها، وقد يكتفى بقوله عنه : «وقال». ولو أن باحثاً عُنى بجمع أقوال الخليل فى الكتاب لاستغرقت شطراً كبيراً منه - إن لم يكن الشطر الأكبر - حتى ليمكن أن يذهب باحث إلى أنه هو الواضع الحقيقى للنحو العربى وأن سيبويه إنما هذّبه وأكمله على نحو ما صوّرنا ذلك فى كتابنا «المدارس النحوية» فهو الذى أعطاه صيغته النهائية، وهى صيغة تستوعب فى الكتاب نحو ألف صفحة من القطع الكبير، وكاد لا يترك قاعدةً نحوية إلا دوّنها. وقد تحوّلت قواعده إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة، مما جعل صاعد بن أحمد يقول : «لا أعرف كتاباً أُلّف فى علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك، والثانى كتاب أرسطاليس فى علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى، فإن كلّ واحد من هذه الكتب لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلّا ما لا خطر له[1]».

والكتاب موزّع على قسمين : قسم خاص بالنحو وقواعده، وقسم خاص بالصرف ومباحثه وما يتصل بها من الإمالة والوقف وما إلى ذلك من جوانب صوتية. ويقوم النحو عند سيبويه وأستاذه الخليل على نظرية أساسية، هى نظرية العوامل، فالعامل هو الذى يُحْدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجرّ والجزم، وبدأ سيبويه بعرض الفعل وتعدّيه ولزومه، وتلاه بما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر والصفة المشبهة واسم التفضيل. وتتوالى

(١) معجم الأدباء لياقوت (طبع القاهرة) ١١٧/١٦.

أبواب النحو، ويتوالى معها عمل العوامل مذكورةً ومحذوفة، مما يفتح الأبواب على مصاريعها لكثرة التأويل والتقدير فى الصيغ؛ إذ كثيراً ما تُحْذَفُ العوامل كما تحذف المعمولات. ويسوق سيبويه ذلك فى كثرة من العلل والأقيسة يرويها عن أستاذه الخليل. ويُرْوَى أن بعض معاصرى الخليل سأله: «أعنِ العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك؟» فأجابه: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم يُنْقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندى أنه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علّة له أخرى فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا. وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلّة التى ذكرها هذا (الرجل) الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن تسنح لغيرى علّة لما علّلته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[١].

وتتدافع فى كتاب سيبويه سيول من تعليلات الخليل كما تتدافع سيول من أقيسته[٢]، وفيه يقول السيرافى، «كان الغاية فى تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»[٣]. ويضيف سيبويه إلى تعليلاته وأقيسته كثيراً من الأقيسة والتعليلات بنظر نافذ وعقل ثاقب[٤]. وفتحا معاً باباً واسعاً للتمارين على قواعد النحو والصرف[٥] مما فسح لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التى لم ينطق بها العرب ولا جرت على ألسنتهم. وفى كثير من صحف الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، ربما كان مرجعها إلى أن سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأوّل مرة وضعاً

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى (تحقيق مازن المبارك - طبع القاهرة ص٦٥).
(٢) المدارس النحوية (طبع دار المعارف) ص٤٦.
(٣) معجم الأدباء ٧٣/١١.
(٤) المدارس النحوية ص٨٠.
(٥) المدارس النحوية ص ٥٥، ٩١.

مفصّلاً غاية التفصيل فطبيعىّ أن يداخل عمله شىء من الإبهام والغموض فى بعض العبارات. وربما رجعتْ جوانب من ذلك إلى تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط الذى حمل عنه الكتاب وأذاعه فى الناس، إذ كان الطريق الوحيد إليه، وقد جلس للطلاب مجلس أستاذه يمليه عليهم بعد وفاته. ويبدو أنه أشاع فيه غير قليل من الغموض والعسر اللذين عُرف بهما فى مؤلفاته النحوية، حتى لنرى الجاحظ يتعرّض له سائلاً: «أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟» فأجابه: «أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله، وليست هى من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه قلَّت حاجاتهم إلىَّ فيها، وإنما كانت غايتى المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت فى هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسّب ذهبت»[1].

ويبدو أن الأخفش الأوسط أشاع فى كتاب سيبويه بعض ما كان يشيعه فى كتبه من الغموض ومن العويص الذى لا يفهم إلاّ بعد تأمّل كثير فيه. ولعلّ ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مراراً وتكراراً، وكانوا لايزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقيسة والتمارين غير العملية أثقالاً فوق أثقال، مع تشعيب مسائل النحو وتفريعها إلى أقصى حدّ، حتى لتتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات نحوية كبرى على نحو ما نقرأ عند السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ فى شرحه للكتاب، وهو يقع فى ستة مجلدات ضخام، تفيض بالأقيسة والعلل وكثرة التخريجات لوجوه الإعراب والرد على مخالفى سيبويه والمدرسة البصرية فى بعض المسائل.

وبجانب شروح كتاب سيبويه أخذت تؤلّف كتب مطوّلة فى النحو كثيرة، من أهمها المقتضب للمبرد فى القرن الثالث الهجرى وكتاب الأصول الكبير لتلميذه ابن السراج ومؤلفات أبى على الفارسى، والمفصل للزمخشرى وشَرْحُ ابن يعيش له موسوعة نحوية

---

(١) الحيوان للجاحظ (طبعة الحلبى) ٩١/١.

كبرى فى عشرة مجلدات. ومن ذلك نتائج الفكر للسهيلى الأندلسى المتوفى سنة ٥٨١ وكان يشغف بالعلل النحوية ويخترعها ويرى ذلك كمالاً فى صنعة النحو وبَصَرا بها[١].

ومنذ القرن الثالث الهجرى يعنى بعض أئمة النحو بالتأليف فى علله على نحو ما يلقانا عند المازنى وكذلك عند الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وكتابه « الإيضاح فى علل النحو» مطبوع. وبالمثل يعنى غير إمام نحوى بتأليف المطوّلات فى علم الصرف منذ المازنى الذى يعدّ أوّل من فصَل مباحثه عن مباحث النحو التى كان مختلطاً بها فى كتاب سيبويه. وأهم من خلفوه على هذا العلم ابن جنى فى موسوعته الكبرى : الخصائص.

وتتكاثر الموسوعات أو المطولات النحوية منذ القرن السابع الهجرى، وحرىّ بنا أن نذكر كتاب « ارتشاف الضَّرَب » أى عسل النَّحْل لأبى حيان الأندلسى فى القرن الثامن الهجرى، وهو أضخم ما خلفته الحقب السابقة فى النحو. وفى كل هذه المطولات النحوية كان المؤلف يستقصى كل ما يستطيع من الشعب والتفريعات والأقيسة والتعليلات والتخريجات والتأويلات والتمارين العملية وغير العملية. وجوانب كثيرة فى تلك المطولات تتحوّل إلى مايشبه غابات ملتفة،من الصعب ارتيادها والسير فى مُنْعرجاتها ومنعطفاتها دون إمام نحوى كبير أو عالم نحوى نحرير، يتحلق حوله الطلاب ليبيّن لهم مسائل النحو ومشاكله العويصة.

---

(١) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (طبع دار المعارف) ص١٣٧.

تيسير النحو التعليمى قديما

١
وضع المتون والمختصرات

كان طبيعيًّا أن تشتد الحاجة منذ أوّل الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدَّ بعده من المطولات النحوية، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها فى يسر. وكان من أوائل من عُنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه، يدلّ على ذلك تأليفه كتاباً باسم «الأوسط فى النحو» ولمعاصره أبى محمد اليزيدى المتوفى سنة ٢٠٢ للهجرة مختصر فى النحو اشتهر فى زمنه. وحاكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة فى صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ إذ صنف فى النحو كتاباً مجملاً باسم «مختصر النحو». وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثانى الهجرى بغرض تيسير النحو وتبسيطه. ويظهر أن كثيرين من معلّمى النحو ظلّوا لا يكتفون بالمختصرات فيه يعرضونها على الناشئة فقد مضوا يعرضون عليهم كثيراً من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التى لا يحتاجونها فى تصوّر قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم، مما جعل الجاحظ يتعرض لمعلّم الصبية أو الناشئة ناصحاً: «أما النحو فلا تشغل قلب الصبىّ منه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام فى كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشىء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أوْلى به ومدْهل عما هو أردّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع. وإنما يرغب فى بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد.. ومَنْ ليس له حظّ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجرى فى المعاملات ولا يضطر إليه شىء».

واستجاب كثيرون من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة على نحو ما يلقانا عند هشام بن معاوية صاحب الكسائى المتوفى سنة ٢٠٩ للهجرة وأبى عمر الجرمى تلميذ الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢٥ فلكل منهما مختصر فى النحو استخلص فيه بإجمال قواعده. وتعاقب على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والكوفيين طوال القرنّ الثالث الهجرى، منهم ثعلب والمفضل بن سلمة وأبو موسى الحامض، إذ كان لكل منهم فى النحو مختصر لطيف. وبالمثل كان لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة ولمعاصره ابن شقير مختصر موجز فى النحو، وكذلك لنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ للهجرة. ولعلّ مختصراً فى النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حينئذ ما لقيه مختصر الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وقد سمّاه «الجمل فى النحو» وطارت شهرته فى الآفاق إذ ظلّ طويلاً يُدْرَسُ للناشئة فى الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكبَّ عليه أعلام النحاة فى تلك الأمصار بالشرح، حتى قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحاً، ويقال إنه صنَّفه بمكة، ولذلك كان من الكتب المباركة إذ لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، وهو فيه يجمل أبواب النحو فى لغة مبسطة، تخلو من بعض التفريعات ومن الشذوذات التى لا تشيع فى لسان العرب، كما تخلو من العلل والأقيسة التى لا تفيد الناشئة فى النطق السليم بالعربية. وكان يعاصر الزجاجى أبو جعفر النحاس المصرى، وكان يدرس لطلابه المتخصصين شرحه على كتاب سيبويه، واتسعت شهرته فقصده الطلاب من كل فَجّ، وفى مقدمتهم محمد بن يحيى الرباحى الأندلسى وعنه حمل كتاب سيبويه، ودرَّسه لطلابه بقرطبة، ونسخته هذه التى رواها عن أبى جعفر النحاس تُعدّ أم الدراسات النحوية المتخصصة فى الأندلس. وألّف أبو جعفر بجانب شرحه المطوَّل لكتاب سيبويه مختصراً فى النحو للناشئة، سمّاه كتاب التفّاحة، عرض فيه بإيجاز قواعد النحو الأساسية فيما لا يتجاوز ست عشرة صحيفة. ولابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ مختصر فى النحو سمّاه «الهداية»، ولابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ مختصر سماه باسم مختصر الزجاجى: الجمل فى النحو، ولكن لم ينل حظًّا من الشهرة.

وللنحوى الكبير أبى على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ مختصر باسم الأوليات فى

النحو، ولمعاصره على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ مختصر باسم الإيجاز فى النحو، ولابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ مختصر باسم اللمع فى النحو أكثر الأسلاف من شرحه، ولابن بابشاذ نحويٍّ مصر فى القرن الخامس مختصر فى النحو سماه المقدمة وكانت فى عشرة أبواب، ولعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ مختصر سمّاه الجمل، وللتبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ مقدمة اختصر فيها النحو اختصاراً حسناً، وللزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ مختصر مجمل فى النحو اختصره من كتابه المفصل، وسماه الأنموذج، شرحه الأسلاف مراراً، طبع فى القاهرة وإستانبول بالقرن الماضى. ولمعاصره الجواليقى البغدادى مختصر موجز فى النحو. ولابن برى المصرى المتوفى سنة ٥٨٢ مقدمة فى النحو نقلها عنه عيسى الجزولى وأشاعها فى المغرب والأندلس، وللمطرِّزى الإيرانى المتوفى سنة ٦١٠ مقدمة فى النحو ومختصر باسم المصباح، ولعبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٦٢٨ قَبْسة العجلان فى النحو، وللشلوبينى الأندلسى المتوفى سنة ٦٤٥ مختصر فى النحو باسم التوطئة. ومن أئمة النحو المصريين فى القرن السابع الهجرى ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ وله مختصر فى النحو باسم مقدمة وجيزة، وله متن أكثر سعة وتفصيلاً سماه الكافية، عدَّ بروكلمان له نحو سبعين شرحاً، وللإمام النحوى المشهور ابن مالك الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ عُدَّة الحافظ وعمدة اللافظ فى مبادئ النحو، ولابن أبى الربيع الإشبيلى المتوفى سنة ٦٨٨ الملخص فى النحو، وللبيضاوى المتوفى سنة ٧١٦ مختصر فى النحو باسم لب اللباب فى علم الإعراب.

ولعلّ مختصراً فى النحو لم ينل من الشيوع والشهرة ما نالته المقدّمة الأجرومية فى مبادىء علم العربية وتشتهر باسم متن الأجرومية لمؤلّفها ابن آجروم المغربى المتوفى سنة ٧٢٣ للهجرة، وظلت لهذا المتن أو المختصر فى تعليم الناشئة النحوَ الحظوةُ الكبرى فى جميع بلدان العالم العربى من الخليج إلى المحيط، واهتم به علماء النحو فى كل مكان ووضعوا له شروحاً شتّى، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط. ونعرض أبوابه لتتضح للقارئ هذه الصورة الطريفة من صور مختصرات النحو ومتونه الكثيرة، وهى تجرى على هذه الشاكلة: باب الإعراب - باب معرفة علامات الإعراب - باب الأفعال - باب مرفوعات الأسماء - الفاعل - نائب الفاعل

- المبتدأ والخبر - العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر - النعت - العطف - التوكيد - البدل - المفعول به - المصدر - ظرف المكان وظرف الزمان - التمييز - الحال - الاستثناء - باب لا - المنادى - المفعول من أجله - المفعول معه - مخفوضات الأسماء.

وواضح أن ابن آجروم حذف من النحو فى مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التى تكفى الناشئة فى تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية. وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحاتنا وطلابهم فى الحقب الماضية أقبل المستشرقون على طبعه ونشره، فطبع بروما فى أواخر القرن السادس عشر، وسرعان ما ترجم إلى اللاتينية فى برسلاو، وطبع مع تلك الترجمة فى ليدن وغيرها. وترجم إلى الفرنسية وطبع مع تلك الترجمة فى باريس والجزائر، وطبع فى كمبردج بإنجلترا وفى ألمانيا. وإنما أطلنا فى عرض هذا المختصر بعض الشىء لندلّ على أنه مع إيجازه فى تلخيص النحو ظلّ وسيلة قيِّمة فى بيان مقوّمات العربية وأوضاعها الإعرابية لا لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل أيضاً للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية.

ونرى أبا حيان أستاذ ابن آجروم الذى عاش بعده نحو عشرين عاما والذى اشتهر بتآليفه أضخم كتب النحو المتأخرة حجماً، ونقصد كما مر بنا كتابه: «ارتشاف الضَّرَب» الذى لا يزال مخطوطاً، وهو فى ستة مجلدات كبار، يحاول بدوره أن يضع فى النحو مختصراً للناشئة، سمّاه: «اللمحة البدرية فى علم العربية» وهو فى نحو عشرين صحيفة. وكان يعاصره ابن هشام المصرى المتوفى سنة ٧٦١ وله موسوعة نحوية سمّاها: «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» ألّفها على منهج مبتكر لم يسبقه إليه سابق، إذ وزّعها على قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات موضحاً وظائفها واستخدامها فى الصيغ والتراكيب، وقسماً أفرده للجملة وأبوابها المتنوعة الكثيرة، وألّف للمتخصصين أيضاً كتابه «أوضح المسالك». وبجانب ذلك ألّف للناشئة ثلاثة مختصرات: مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو «الإعراب عن قواعد

الإعراب» ومختصراً متوسط الإيجاز هو «قَطْر النَّدا» ومختصراً أوسع منه هو «شذور الذهب». فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأوّل، وإذا أراد التوسع قليلاً درس المختصر الثانى، فإن أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث، وحاول أن يفقهه ويفهمه فهمًا حسنًا. وكانوا يدرسون فى الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الأجرومية فى السنة الأولى بالقسم الابتدائى، وفى السنة الثانية كانوا يدرسون لهم مختصرًا أوسع قليلاً هو المقدمة الأزهرية فى علم العربية للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة، وكانوا يدرسون لهم فى السنة الثالثة «قطر الندا» لابن هشام، وهو أوسع منهما جميعًا، وفى السنة الرابعة كانوا يدرسون لهم متن الألفية. وبذلك كانت تُخْتَمُ دراسة النحو فى الأزهر الشريف بتلك الطريقة المثلى التى لا يتوزّع النحو فيها على سنوات التعليم كما يحدث فى مدارسنا، بحيث تنسى الناشئة فى السنوات المقبلة ما درسته فى السنوات الماضية ولا ترتسم فى أذهانهم صورة النحو متكاملة أبدًا. وقد ظلّ علماء النحو فى الفترة العثمانية يعنون بوضع المختصرات والملخصات فى النحو وللشيخ الشعرانى المتصوّف مختصر فى النحو لطيف سماه: «لباب الإعراب المانع من اللحن فى السّنّة والكتاب».

ولعل فى كل ما قدمت ما يوضح المنهج أو المسلك الذى اتبعه الأسلاف فى تيسير النحو على الناشئة وتعليمه لها تعليمًا ييسّره ويرفع العقاب والصعاب منه، فقد دأبوا منذ القرن الثانى الهجرى إلى العصر الحديث يضعون فى النحو مختصرات ومتونًا موجزة يستخلصون فيها من مطوّلاته قواعده الأساسية، ويُصَفّونها - أو قل يقطّرونها - فى صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مركزة، كى تستظهرها الناشئة وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب أوضاع العربية ومقومات صياغاتها وتمثّلها تمثلا بَيّنًا.

٢

ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

ظلّت مطوّلات كتب النحو تزخر بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يُطْوَى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضية. ولا نمضى طويلًا مع دولة الموحدين فى المغرب والأندلس - وكانت ظاهرية المذهب - حتى نجد قاضى قضاتها ابن مضاء القرطبى المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة يثور على النحو والنحاة ثورة عنيفة، وهى ثورة استوحى فيها المذهب الظاهرى فى الفقه وما دعا إليه من التمسّك بحرفية النصّ فى الكتاب الكريم والسنّة النبوية دون تأويل فيهما، وأيضًا ما دعا إليه هذا المذهب من إلغاء العلل والأقيسة فى مسائل الشريعة.

وكانت الدولة - وخاصة أميرها يعقوب بن يوسف - قد تشدّدت فى التمسك بالمذهب الظاهرى ورفض كتب الفقه الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى وما تحمل من فروع لا تكاد تُحْصى أو تستقصى، وبالغ يعقوب فى ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كل ما عدا كتب المذهب الظاهرى فى الفقه. وعلى ضوء من هذه الثورة الحادّة ألّف قاضى قضاته ابن مضاء كتاب الرد على النحاة الذى نشرته سنة ١٩٤٧ وفيه يهاجم بقوة نظرية العوامل والمعمولات فى النحو داعيًا إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية. ولا يهمنا مقصده من تطبيق المذهب الظاهرى فى الفقه على النحو ومباحثه وقواعده، وإنما يهمّنا ما أدّى إليه هذا التطبيق من تيسير للنحو وتبسيط، أجمله فى قوله بسطوره الأولى من مؤلّفه: «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوىّ عنه وأنبه على ما أجمعو على الخطأ فيه». وبدأ بنظرية العوامل والمعمولات يبتغى أن ينقضها نقضًا، هى وكل ما جرَّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومضمرة محذوفة. ولكى يدلّ على فساد تلك النظرية أورد ما ترتب عليها فى الصيغة العربية من عوامل محذوفة إما لعلم المخاطب بها كما يقول النحاة فى

مثل : «مَنْ جاء؟» فيقال «زيد» ويقدرون أن أصل الجواب : جاء زيد. وإما لمجرد الافتراض كتقدير النحاة فى مثل «الكتاب قرأته» أن الكتاب مفعول به لفعل محذوف، وأصل الجملة : «قرأت الكتاب قرأته». وإما لما هو أبعد من ذلك فى الافتراض والتخيل إذ يقدرون فى مثل : «يا عبد الله» أن المنادى مفعول به لفعل محذوف والتقدير : «أدعو عبد الله» وهو افتراض أشد عنتًا من الافتراض فى الجملة السالفة.

ويبين ابن مضاء فساد كل هذه التقديرات وما تجرُّ إليه من زيادة ألفاظ على الذكر الحكيم حين يفترض النحاة فى صيغه عوامل محذوفة، إذ يزيدون عليه ما ليس منه دون حجة أو دليل. وسرعان ما نفذ من ذلك إلى إلغاء ما تصوّره النحاة من متعلق للجارِّ والمجرور حين يقعان أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالاً فى مثل : «القلم على المكتب - رأيت مَنْ فى الغرفة - التقيت بطالب فى الفصل - قابلت عليًّا فى المكتبة» إذ يقدرون متعلقات محذوفة فى هذه الجمل، وهى على الترتيب : «مستقر - استقر - كائن - كائنا» ويقول ابن مضاء : إن هذا كله تمحل لأن الكلام تامّ بدونه ولا يحتاج إليه، وحرىّ أن نرفضه ونرفص معه نظرية العامل التى تمدنا بمثل هذه التقديرات الافتراضية التى لا تمر بذهن المتكلم. ومتعلق الظرف كمتعلق الجارّ والمجرور فى تصور هذه التقديرات المتخيلة، حين يقع خبرًا أو صلة أو صفة أو حالاً فى مثل : «الكتاب فوق المكتب - رأيت ما عنده - أرانى كتابًا لديه - كلمت عليًّا أمام رفاقه».

ويتحول ابن مضاء من نقض فكرة العوامل المحذوفة إلى نقض فكرة المعمولات المحذوفة ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة وما يذكره النحاة فى مثل «زيد قام» من أن فى فعل «قام» الماضى ضميرًا مستترًا، وأنكر هذا الضمير وقال : إن «قام» مثل «قائم» فى نحو «زيد قائم» لا تشتمل على ضمير مستتر بل هى تدل عليه بمادتها كما تدل عليه «قائم» تمامًا وكما تدل عليه الأفعال المضارعة : «أقوم - تقوم - نقوم». وينفذ ابن مضاء من ذلك إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل : قاما - قاموا - قمن» ليست ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة : وإنما هى علامات أو إشارات - كما قال

المازنى – تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث فى مثل : «قامتْ». وكما أن هذه التاء تذكر مع الفعل إذا تقدّم الفاعل وكان مؤنثًا مجازيًا فيقال مثلاً : «الشمس أشرقت» وإذا تأخر هذا الفاعل عن الفعل جاز أن تذكر التاء وأن تحذف فيقال : «أشرقت الشمس – أشرق الشمس» كذلك صنع العرب بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا، فقد يذكرونها وقد يحذفونها، وأثبت ذلك النحاة وسموها لغة «أكلونى البراغيث» وهى لغة طيئ وبلحارث بن كعب وأزد شَنوءة، فيقولون «قاموا الزيدون» ويقول غيرهم : «قام الزيدون» ولا يقولون جميعًا إلاّ : «الزيدون قاموا». وفى ذلك ما يشهد – كما يذكر ابن مضاء – بأن العرب تعامل أدوات التثنية والجمع معاملة تاء التأنيث الساكنة، فلا تعدُّها ضمائر – على الأقل فى لغة «أكلونى البراغيث» – بل تعدها أدوات دالة على التثنية والجمع بنفس دلالة التاء الساكنة على التأنيث.

ولكى يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحو ليبيّن كيف أدّت نظرية العوامل والمعمولات فيهما إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لا يعرفها العرب ولا تعرفها ألسنتهم. وأول البابين باب التنازع فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلا : «أقبل وجلس إخوتك». وينكر النحاة البصريون والكوفيون هذا الأسلوب لأنه لا يصحّ فى رأيهم أن يتسلّط عاملان على معمول واحد أو بعبارة أخرى لا يصح أن يتسلط مؤثران على أثر واحد، واختار البصريون أن يعملوا العامل الثانى فى الصيغة المارة ويضمروا فى العامل الأول فيقولون : «أقبلوا وجلس إخوتك» واختار الكوفيون أن يعملوا العامل الأوّل ويضمروا فى العامل الثانى فيقولون : «أقبل وجلسوا إخوتك». وبذلك رفضوا معًا الصيغة العربية الصحيحة للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفهما العربية. ولم يكتفوا فى باب التنازع بعرض مثل هاتين الصيغتين، فقد مضوا يطبقون التنازع على بابى ظن وأعلم مسيغين أن يقال : «ظننت وظنانى شاخصًا الزيدَيْن شاخصين» وكذلك أن يقال : «أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين»

والصيغتان لم يلفظ بهما العرب، إنما لفظ بهما النحاة مستلهمين نظرية العوامل والمعمولات التى وضعوها. ويقول ابن مضاء أنه ينبغى أن ينحُّوها عن قواعد النحو وأبوابه، حتى لا يرفضوا من أجلها أساليب عربية سليمة ويضعوا مكانها أساليب عربية سقيمة.

والباب الثانى الذى رأى ابن مضاء أن يبيّن به كيف دفعت نظرية العوامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب حرىّ بها أن تحذف هى وما جلبت من أساليب لا تعرفها العربية بابُ الاشتغال، إذ وزّع النحاة الصيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران مقدّرين فى أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها فى الكلام مثل: «الكتاب قرأته - الكتاب قرأت صفحاته». إذ يقدرون الجملتين هكذا: «قرأت الكتاب قرأته - قرأت الكتاب قرأت صفحاته». وذكر ابن مضاء أنه لا داعى لكل هذه التقديرات وما يُطْوَى فيها من أقسام قائلاً: «إن الاسم المتقدم وهو «الكتاب» فى المثالين السابقين إذا عاد عليه ضمير منصوب كما فى المثال الأوّل نُصب، أو متصل بمنصوب كما فى المثال الثانى نصب أيضًا. أما إذا عاد عليه ضمير رفع فى مثل: «أزيد قرأ كتابه» فإنه يرفع على الابتداء. وإذن لا داعى لفتح هذا الباب فى النحو، فضلاً عمّا جلب إليه النحاة من صيغ لم ينطق بها العرب ولا دارت فى ألسنتهم مثل: «أزيدا لم يضربه إلا هو - أخواك ظناهما منطلقين - أأنت عبد الله ضربته» فإن هذه الصيغ وما يماثلها فى الباب ينبغى أن تنحَّى عن النحو، بل ينبغى أن ينحىَّ الباب كله».

ويضيف ابن مضاء إلى بابى الاشتغال والتنازع الجديرين بالحذف من النحو ما زعمه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعيّة بأن مصدرية مضمرة وجوبًا فى مثل: «لا يشتم عمرو زيدًا فيؤذيَه - لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» ويمضون فيقدرون «أنْ المحذوفة» مع الفعل التالى للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصنيع بالفعلين الأوّلين فى الجملتين بحيث تصبحان هكذا: «لا يكون شتم من عمرو لزيد فإيذاء - لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن». ويقول ابن مضاء إن هذا تعسف فى التأويل إذ المتكلم لا يقصد إليه، إنما يقصد فى الجملة الأولى إلى أن

شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه، والشتم بذلك من أنواع الإيذاء. ولو أن المتكلم رفع الفعل لأصبح المعنى مغايرًا لذلك إذ يصير المراد : «فهو يؤذيه» أى أن عادته إيذاؤه . ولو أنه جزم الفعل عاطفًا له على ما قبله لأصبح المعنى أيضًا مغايرًا، إذ يصير المراد أن الشتم يؤذيه. ويقف ابن مضاء عند الصيغة الثانية : «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» ويقول إن المتكلم إذا نصب الفعل الثانى كان المعنى : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن رفعه كان قد نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، وإن جزم انصبَّ النهى على الفعلين معًا. وابن مضاء بذلك كله يريد أن يثبت أن نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية لا يرجع إلى أنه معمول لأنْ مضمرة وجوبًا، وإنما يرجع إلى المعنى الذى يريده المتكلم وكذلك الشأن إن رفع المضارع أو جزم مع الأداتين ولم ينصب. وإذن فحركات الإعراب لا يراد بها الدلالة على عوامل محذوفة كما يزعم النحاة وإنما يراد بها دائمًا الدلالة على معان فى نفس المتكلم. وفى ذلك ما يؤكد دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، إذ تضع حجابًا على الدلالات الحقيقية لحركات الإعراب، فلا نفهمها فهمًا دقيقًا، فضلاً عن أنها تخطِّئ صيغاً عربية قويمة كما رأينا فى باب التنازع وتجلب فيه وفى باب الاشتغال صيغًا لم ينطق بها عربىّ، مما يحتّم تنحيتها عن النحو وقواعده، حتى لا تُدخل الضَّيم على العربية وصيغها المحكمة القويمة.

وعلى هذا النحو يوضح ابن مضاء – على ضوء مذهب الظاهرية المتمسّك بظاهر النصوص – ما ينبغى من إلغاء نظرية العوامل والمعمولات فى النحو لكثرة تأويلاتها وتقديراتها فى الصيغ والعبارات، ولأنها تحرِّفها عن وجوهها الظاهرة الصحيحة، ويمضى فيوجب – مستضيئًا بالمذهب الظاهرى – إلغاء العلل من النحو كما ألغاها الظاهرية فى الفقه. ويلاحظ أن فى النحو عللا أولى وثانية وثالثة، ويرتضى إبقاء العلل الأولى التعليمية التى تفيد الحكم النحوى ويرفض ما عداها، ويمثل للعلّة الأولى بقول النحاة : إن كل فاعل مرفوع، وهى علّة توضح أن حكم الفاعل الرفع، ولا بأس بها، بل لعلها ضرورية، غير أن النحاة لا يكتفون بها، بل يأتون بعلة ثانية لبيان السبب فى رفع الفاعل فيقولون : إنه رُفع للفرق بينه وبين المفعول. ولا يكتفون بهذه

العلة الثانية إذ يأتون بعلّة ثالثة لبيان السبب فى أن الفاعل رُفع ولم ينصب وكان ينبغى أن يُعْكس الحكم الإعرابى فينصب الفاعل ويرفع المفعول، حينئذ يُدْلُون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رُفع لأنه قليل ونُصب المفعول لأنه كثير، ولما كان الرفع ثقيلا والنصب خفيفًا أعطى الثقيل للقليل وأعطى الخفيف للكثير، ليتم التوازن. وواضح أن العلّة الأولى التى تصوّر الحكم النحوى هى العلة التى يحتاجها متعلّم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابى للفاعل، أما العلتان الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخمين ولا ضرورة لهما فى تعلم النحو، بل هما تزيُّد لا جدوى منه ولا فائدة تنفع فى النطق بالعربية. وابن مضاء محقٌّ كل الحق فى ثورته على هذه العلل الثوانى والثوالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو لأنها لا تفيد سوى التخيّل والفرض العقلى البعيد دون أى تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق. ومع ذلك تجادلَ فيها النحاة طويلا وألفوا فيها كتبًا مستقلة، وليس وراءها أى نفع أو طائل نحوى.

وبجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث من النحو دعا - مستضيئًا أيضًا بالمذهب الظاهرى - إلى إلغاء القياس، وطبيعى أن يلغيه الظاهرية فى فقههم لأنهم لا يعتدّون إلاّ بالنصوص، ولأنه يتكوّن من أصل وفرع وعلة وحكم، وهم يردّون العلل وقياس الفروع على الأصول. ويطبق ذلك ابن مضاء على النحو، ويبين فساده فيه ضاربًا لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة، وبدأ منها بقياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه: الماضى والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلاً فى الإعراب والفعل المضارع فرعًا له فيه، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين: أولاهما أنه يكون شائعًا ويتخصص مثل الاسم فإن كلمة «رجل» فيه تصدق على جميع الرجال، فإذا قلت «الرجل» اختصَّ الاسم بعد أن كان شائعًا. وبالمثل الفعل المضارع فإن كلمة «يذهب» تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت «سوف يذهب» اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعًا. والعلة الثانية التى ذكرها النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول: «إن زيدا ليقوم» كما تقول: «إن زيدا لقائم». وبهاتين العلّتين - فى رأى النحاة - أخذ المضارع حكم الاسم فى الإعراب. وواضح

ما فى العلّتين من تمحّل، ولذلك رفضهما ابن مضاء وقال : إن إعراب المضارع أصل فيه مثله فى ذلك مثل الاسم. وحسبنا حكمه الإعرابى، ولا داعى لهذا القياس الفاسد. على أنه يعود إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم وزعمهم أن الإعراب أصل فيه لأنه يكون على صيغة واحدة، وتختلف أحواله، إذ يكون تارة فاعلا وتارة ثانية مفعولاً وتارة ثالثة مضافًا إليه، فأُعْرب - أو كان الإعراب فيه أصلا - لبيان هذه الأحوال. ويراجعهم ابن مضاء فيما زعموا من اختلاف أحوال الاسم وأن ذلك علّة أصالته فى الإعراب قائلاً : إن هذه العلّة التى جعلوا بمقتضاها الإعراب أصلاً فى الاسم موجودة بوضوح فى الفعل المضارع لأنه يأتى منفيًّا وموجبًا ومنهيًّا عنه ومأمورًا به وشرطًا ومشروطًا ومخبرًا به ومستفهمًا عنه، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة الاسم، وبعبارة أخرى أصالته فى الإعراب كأصالة الاسم. وبذلك هدم ابن مضاء فرعيته للاسم فى إعرابه وقياسه عليه، وأولى من ذلك - فى رأيه - أن نقول إن الفعل المضارع يُعْرَبُ إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد، ويكفينا هذا الحكم الإعرابى فى المضارع ولا حاجة لفرض قياس له فى الإعراب أو الإتيان بعلل لا تثبت عند التمحيص، فكل ذلك تمحّل وتزيّد لا تدعو إليه أىّ حاجة فى تصوّر الحكم الإعرابى وسلامته.

وعلى نحو ما دعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقيسة والعلل فى النحو دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التى يفترضها النحاة افتراضًا دون أن تفيد أىّ فائدة فى النطق بالعربية، وضرب لها مثلاً قول النحاة - على سبيل التدريب - ابْنِ من البيع على مثال فُعْل. فقد يقول شخص «بوع» محتجا لقوله بأن الياء سكنت وضُم ما قبلها فقُلِبَتْ واوًا قياسًا على قلب العرب لها واوًا فى مثل «موقن - موسر» إذ أصلهما «مُيقن - مُيْسر» من «أيقن - أيسر». وقد يقول شخص آخر بل الصيغة «بيع» محتجًّا بأن الياء سُكِّنت وضُمَّ ما قبلها فقُلبت الضمّة كسرة قياسًا على قلب العرب للضمة كسرة فى مثل : «بيض - عين - غِيد» فى جمع «بيضاء - عيناء - غيداء». ويذكر ابن مضاء حججًا أو عللا تالية لكلٍّ من القولين، فأمّا من أبدلوا الياء واوًا فقالوا : إن «بوع» مفرد وقياسه على مثل «موسر» أوْلى من قياسه على جمعه وهو «مياسير» وأيضًا فإن

الغالب أن يتبع الثانى الأوّل لا العكس كما فى «ميعاد» فأصلها «موعاد» فأبدلوا الثانى للأوّل ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو. وأما من أبدلوا الضمة كسرة فقالوا إن العرب صنعوا ذلك فى مثل «بِيض». وأيضًا قد يتبع الأوّل الثانى فى مثل «امرؤ» وفى مثل «ادخل» فإن ألف الوصل فى فعل الأمر تضمّ إتباعًا لعين الفعل. وابن مضاء يحرِّر كل ذلك ليصوّر بوضوح كيف أن التمارين غير العملية فى النحو تُلْتَمس لها علل وحجج لا تفيد أىّ فائدة سوى مجرد التمرين على صيغ لم يستعملها العرب ولا نطقوا بها، وحرىّ أن تحذف من النحو هى وكل ما طُوِى فيها من أقيسة وعلل افتراضية.

وواضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليلات الثوانى والثوالث وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية. وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته، غير أن خالفيه من النحاة فى زمنه وبعد زمنه صَـمُّوا آذانهم عن دعوته، وظلّوا يؤلّفون مطولاتهم النحوية الضخمة حاملة ما لايكاد يحصى من مسائل النحو العويصة وعُقَده العَسرة مما كان ينفق فيه النحاة المتخصصون من الشباب وشيوخهم حياتهم باذلين كل مايستطيعون من وقت وجهد فى فهمها وإساغتها، لما استقر فى عقولهم جميعا من أنهم يعيشون للنحو ويعيشون به، أما الناشئة فقد رأى أئمة النحاة أن ييسروا لها النحو عن طريق ما وصفناه من وضع المختصرات والمتون.

١

محاولات حديثة

ظلّت مختصرات النحو ومتونه تُدْرَسُ للناشئة فى العصر الحديث، وأخذ الشعور يزداد بحاجتها إلى كتاب عصرى فى النحو، وكان ممن شعروا بذلك رفاعة الطهطاوى أبو الفكر المصرى الحديث (١٨٠١ - ١٨٧٣) وكان قد أتم دراسته الأزهرية وعُيِّنَ إمامًا لأوّل بعثة ذهبت فى عهد محمد على إلى باريس، فأكبَّ على الفرنسية يدرسها حتى أتقنها. وعاد إلى مصر، وكانت صحيفة الوقائع المصرية تكتب بالتركية فحوَّلها إلى العربية، وأنشأ مدرسة الألسن، وقاد حركة الترجمة إلى العربية للقوانين الفرنسية ولبعض الروايات الأدبية، وألّف فى الفلسفة الغربية كتابًا. وباختصار وضع رفاعة أسس النهضة الفكرية المصرية الحديثة ونفخ فى روحها بكل ما أوتى من قوّة. وهدَته بصيرته النافذة إلى أن الناشئة محتاجة فى تعلّمها النحو إلى كتاب مبسّط، فألّف لها كتابًا سمّاه: «التحفة المكتبية فى تقريب اللغة العربية» استضاء فيه بمتون النحو وخاصة بمتن الآجرومية الذى بلغ من إعجابه به أن نظم على غراره أرجوزة تجمع قواعد النحو فى إيجاز سمّاها جمال الآجرومية. وهو فى التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية منحّيًا عنها الأبواب الفرعية، ورأى أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول المعروفة فى كتب النحو الخاصة باللغة الفرنسية، واتسع فيها، حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغه المختلفة.

وأُنشئت - فيما بعد - مدرسة دار العلوم لغرض تخريج معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة حتى يستطيعوا النهوض نهوضًا حسنًا بتعليم العربية للناشئة، ولم يلبث أحد خرّيجيها النابهين وهو حفنى ناصف أن ألّف مع بعض رفاقه كتابًا مبسطًا فى النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية فى نحو مائة صفحة

وألحقوا به قواعد البلاغة. وهو أكثر تفصيلاً فى عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوى، وبه طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية. وتجدّد الشعور فى العقد الثالث من القرن الحاضر بأن الناشئة فى حاجة أكثر إلى التبسيط والتيسير، وانبرى للمهمة على الجارم ومصطفى أمين، فأخضعا النحو للأساليب التربوية الحديثة فى كتابهما: «النحو الواضح» وفيه يُفْتَحُ الباب وتُذْكر الأمثلة الموضحة له ويتبعها بحث تحليلى تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمرينات تدريبية. وربما كان أهم ما يوجَّه إلى هذا الكتاب من نقد أنه وزّع أبواب النحو على سنوات التعليم، فتقطعت بذلك أوصاله،وكان حريًّا بأن يسير على منهج القدماء فى عرض النحو جملةً بصورة موجزة، وتتسع تدريجًا مع السنين حتى تتمثله الناشئة تمثلا واضحًا.

٢

كتاب إحياء النحو

فى يناير سنة ١٩٣٧ نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه «إحياء النحو» وهو يلتقى فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل فى النحو والدعوة بقوّة إلى إلغائها، يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم فى النحو ولا سحرها لعقول النحاة.. وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندى خير كثير، وغاية تُقْصد، ومطلب يُسْعى إليه، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوّة على الأداء ومزية فى التصوير». ويلتقى الأستاذ إبراهيم مصطفى أيضًا فى كتابه بابن مضاء فى تكراره القول بأن النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضاعوا العناية بمعانى الكلام ودلالاته. ومرَّ بنا كيف أن ابن مضاء صوَّر ذلك فى نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية وأن الفعل بعدهما ينصب للدلالة على معنى، لا بسبب عامل مضمر أو مقدر هو «أنْ المصدرية» وبالمثل يُرْفَعُ ويُجْزَمُ للدلالة على معانٍ أخرى. فليس مدار حركات الإعراب العامل أو العوامل، وإنما مدارها الدلالة على المعانى المختلفة فى نفس المتكلم.

وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى - بعد إلغائه لنظرية العامل فى النحو - أن يضع له بناءً جديدًا، أقامه على حذف الفتحة من علامات الإعراب والإبقاء فقط على الضمة والكسرة، أما الضمة فقال إنها علم الإسناد، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان، واعترضه المنادى المضموم فى مثل «يا زيدُ» فقال إن الضمة فيه ليست علامة إسناد، وعلَّل لها بأن المنادى المضموم حُرِمَ التنوين الدال على التنكير؛ ولذلك ضُمَّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وفى هذا التعليل نظر من وجهين، وذلك أن الأعلام جميعها - ما عدا الممنوعة من الصرف - منوّنة ولا نستطيع أن نقول إن تنوينها يدل على التنكير، أما أن المنادى ضُمَّ فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم فهو مجرد فرض. واعترضه أيضا فى أن الضمة علم الإسناد اسم إنَّ لأنه منصوب مع أنه مسند إليه وحقّه الرفع على الأصل الذى قرَّره، وحاول التخلّص من ذلك بأن اسم إنَّ جاء مرفوعًا على لسان جمهور القراء فى آية سورة طه: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ وعُطف عليه بالرفع فى آية سورة المائدة: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾. أما الآية الأولى فخرَّج الأخفش «إنّ» فيها على أنها ليست «إن» المؤكدة، بل هى حرف جواب بمعنى نعم[1]، ومن الشواهد على ذلك أن أعرابيا قال لابن الزبير: لعن الله ناقة حملتْنى إليك، فقال له ابن الزبير: إنَّ وراكبها. وقرأ حفص - كما فى المصاحف المصرية - ﴿إنْ هذان لساحران﴾ وحينئذ تكون إن مهملة عن العمل، وقرأ الآية أبو عمرو بن العلاء: ﴿إنَّ هذين لساحران﴾. وبذلك كله لا تشهد الآية لرفع اسم إنَّ كما يقول صاحب إحياء النحو، ومعروف أن قاعدتها العامة المطردة فى آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر أنها تنصب اسمها التالى لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع فى بعض لغات العرب البتة. وذكر الأستاذ ابراهيم مصطفى شاهدًا لرفعه من الحديث، ومعروف أن الحديث لا يحتج به فى القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم؛ ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة. أما العطف على اسم إن بالرفع فى آية

---

(١) همع الهوامع (تحقيق د. عبدالعال سالم - طبع الكويت) ٢/١٨٠.

سورة المائدة فخرجه النحاة على أنه من عطف الجمل وأعربوا (الصابئون) مبتدأ خبره محذوف تقديره «كذلك» ومن النحاة من عطف (الصابئون) على إن واسمها لأن موضعهما معًا الابتداء. على كل حال لا يبقى لصاحب إحياء النحو من افتراضه أن اسم إن مرفوع أو يجوز العطف عليه بالرفع شيء يستند إليه، وتظلّ قاعدته فى أن الضمة علم الإسناد منقوضة بباب إن وباب المنادى جميعًا.

وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو الكسرة، ويجعلها علم الإضافة، وتضم بابين: باب الإضافة المعهودة فى مثل «كتاب زيد» وباب حروف الجر أو بعبارة أخرى حروف الإضافة، مثل من وعن واللام وفى وما إلى ذلك. وتسمية حروف الجرّ بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألوف، وما أظنه ييسر فى النحو شيئًا. وأخرج صاحب الكتاب الفتحة من علامات الإعراب، فهى إما مرفوعة، وإما مضافة. وبذلك أصبح لا يُعْرَبُ إلّا المضموم أو المضاف بما يشمل المجرور. وما عدا هذين القسمين يكون منصوبًا ولا تفتح له أبواب لبيان أنواعه فقد ألغاها الكتاب جميعًا، فلم يعد هناك مفعول به ولا مفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يُضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات فى الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة فى تصوّرها لأساليبها.

ويعقد الكتاب فصلًا للعلامات الفرعية فى إعراب الأسماء الخمسة فى مثل: «أبوك - أباك - أبيك» وجمع المذكر السالم فى مثل: «الزيدون - الزيدين» ويذهب الكتاب إلى أن الواو والألف والياء فى الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، إنما هى مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها، والإعراب إنما هو بتلك الحركات الممدودة وإلى ذلك ذهب المازنى والزجاج قديما[1]، وطبَّق الكتاب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو فى حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضًا فى حالتى النصب والجر. ويعرض لرأى النحاة فى أن الفتحة تنوب

(١) الهمع ١ / ١٤٥.

عن الكسرة فى الممنوع من الصرف، ويقول إنها لم تنب عنها، وإنما أعرب بالفتحة لأنه حرم التنوين، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم. وهو تعليل واضح التكلف. ويترتب عليه وعلى ما قيل فى المنادى المضموم أن الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما فى المنادى ويفتح تارة كما فى الممنوع من الصرف! . ويعترف الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن المثنى يخرج بعلاماته الفرعية عما رأينا من تعليله لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، ويفترض فيه الشذوذ. ولم يعرض لنيابة الكسرة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم، وأكبر الظن أنه يفترض فيه أيضًا الشذوذ. ولعلّ فى هذين البابين الشاذّين ما يدلّ بوضوح على ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامات الفرعية.

ويفتح الأستاذ إبراهيم مصطفى فصلا لدراسة التوابع ويبدأ فيه بالحديث عن العطف، ويذهب إلى أنه ينبغى أن يخرج من باب التوابع لأنه ليس مثل النعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمل. وأرى أنه لا داعى لإخراجه من باب التوابع لأنه فعلاً تابع لما قبله فى إعرابه. وإذا كان قد أخرجه من باب التوابع فإنه أدخل مكانه بابًا جديدًا هو باب الخبر، إذ جعله تابعًا للمبتدأ، ولاحظ اعتراضًا قويًّا يرد عليه، وهو أن الخبر فى باب كان منصوب دائمًا، وأجاب إجابة غير دقيقة، وكان يستطيع أن يأخذ برأى الكوفيين فى أن خبر كان ليس خبرًا فى الحقيقة، إنما هو حال، ولاحظ أيضًا اعتراضاً ثانيًا ربما كان أهم من سابقه هو أن اسم «إن» منصوب وخبرها مرفوع فلا يمكن أن يعرب تابعًا لاسمها، وتمحَّل بما ذكره سابقًا من أن الاسم فى باب «إن» قد يأتى مرفوعا، ومرَّ بنا آنفًا أنه رأى واضح البطلان. ويفرد حديثًا للا النافية للجنس ويقول إن الاسم بعدها منصوب فلا يحتاج إعرابًا، ويعلل لحرمانه من التنوين باستغراق النفى، مما يعطى اسم «لا» ضربًا من التعريف يمنع تنوينه؛ إذ التنوين علم التنكير! . ويتحدث عن باب الاشتغال، ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدَّثًا عنه رفع، وإذا كان الفعل هو المتحدَّث عنه نُصب، ومرّ بنا أن ابن مضاء وضع للباب قاعدة لعلّها أوضح هى أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب مثل «الكتاب قرأته - الكتاب قرأت صفحاته» نُصب، وإلاّ رُفع لأنه فى مكان رفع. ويعرض للمفعول معه، ويقول أنه يتعين فيه النصب إذا قُصدت المعية

نصًّا مثل : «استوى الماء والخشبة».

وينهى الأستاذ إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، ويقول إن الأعلام فى الباب مُنعت من التنوين لخلوها من معانى التنكير، وهو مجرد افتراض، لأن سواها من الأعلام وهى الكثرة منّونة، ولم يقل أحد بأنه يدخل فى معانيها التنكير. ويذهب إلى أن الصفة فى أُخر ومثل ثُلاثَ وُرباعَ مُنعت من الصرف لما تحمل من نيّة التعريف! ويقول إن الصفة فى مثل غضبان مذكر غضبى لا تنوَّن لزيادة الألف والنون فى الكلمة، إذ التنوين نون أخرى، وهى علّة لا تطَّرد لأن ندمانا مذكر ندمانة ينوّن مع زيادة الألف والنون فيه، ولذلك اشترط الصرفيون فى منع صرف الصفة حين تكون على وزن فعلان أن يكون مؤنثها على وزن فَعْلى كغضبان وغَضْبى وسكران وسكرى، فإن كانت تؤنث بالتاء كندمان وندمانة صُرفت. وعن نفس هذا القوس فى التعليل المبهم ذهابه إلى أن أكبر وأصغر منعتا من الصرف لمصاحبتهما من، وكأن ذلك نوع من التعريف، وبالمثل مُنعت صيغة منتهى الجموع من الصرف لما فيها من معنى التعريف!

وعلى هذه الشاكلة حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء ييسره على الناشئة إذ جمعه فى بابين : باب للضمة وأنها علم الإسناد، وباب للكسرة وأنها علم الإضافة. وقد تأثرت اللجان والمجامع - فيما بعد - بهذه الفكرة أو بجوانب منها، كما سنرى عما قليل. وكان لموقفه من العلامات الفرعية فى الإعراب ومحاولة إلغائها أثر فيمن جاءوا بعده، وإن خالفوه فى التوجيه. وقد أجملنا مباحث الكتاب، وهى فى أغلب الأمر لا تضيف تيسيرات إلى النحو، إنما تضيف تعليلات وافتراضات جديدة. وقد رأينا ابن مضاء يدعو إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محقّ، لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو، وهى دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض فى علل لا تنفع فى تصحيح نطق ولا تفيد فى تقويم لسان.

٣

مقترحات[١] لجنة وزارة المعارف

فى سنة ١٩٣٨ تألفت لجنة فى وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة وتيسيرها على الناشئة، وقد شُكِّلت من كبار الأساتذة فى الأدب والنحو بكلية الآداب ودار العلوم ومن بعض القائمين على تعليم العربية فى الوزارة، وتوالت اجتماعاتها، وقدّمت تقريرًا بمقترحاتها، ونعرض فيما يلى ما يخصّ النحو والصرف من هذه المقترحات

بدأت اللجنة فى مقترحاتها بباب الإعراب فرأت وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى فى مثل : «الفتى - الداعى - كتابى» فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المقصور مثل «الفتى» يُعْرب بحركات مقدرة على آخره يمنع من ظهورها التعذّر، ولا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المنقوص مثل «الداعى» تقدَّر فيه حركتا الرفع والجرّ، ويقال : منع من ظهورهما الثقل، وأيضًا لا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل : كتابى تقدَّر فيه الحركات الثلاث، ويقال : منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن فى ذلك كلّه مشقّة يتحمّلها التلميذ دون فائدة تعود عليه فى ضبط كلمة أو تصحيح نطق. وكذلك يجب الاستغناء أيضًا عن الإعراب المحلى فى الأسماء المبنية، فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المبنى مثل : هذا فى قولنا : «هذا كتاب» مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، ولا داعى لأن يذكر لهم أن هذا فى قولنا : «يا هذا» منادى مبنى على ضمٍّ مقدّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب. فكل ذلك عناء لا طائل وراءه. ولكل ما تقدم رأت اللجنة الاستغناء عن الإعرابين : التقديرى فى المفردات وكذلك المحلى فى الجمل.

---

(١) انظر هذه المقترحات فى تيسير تعليم اللغة العربية فى سجل ندوة الجزائر لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية (طبع القاهرة) ص٩٢.

وكانت كتب النحو قد درجت على أن تجعل علامات الإعراب قسمين : أصلية هى الضمة والفتحة والكسرة والجزم، وفرعية وهى نوعان : نوع تنوب فيه الفتحة عن الكسرة أو العكس، ونوع تنوب فيه حروف العلة عن الحركات. أما النوع الأوّل فيدخل فيه بابان : باب الممنوع من الصرف الذى تنوب فيه الفتحة عن الكسرة والباب الثانى باب جمع المؤنث السالم الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة. وأما النوع الذى تنوب فيه حروف العلة عن الحركات فيشمل ثلاثة أبواب : باب المثنّى، وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة. ورأت اللجنة الاستغناء عن القول فى النوع الأوّل بنيابة حركة عن حركة، وكذلك الاستغناء عن القول فى النوع الثانى بنيابة ألف المثنى وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ونيابة الياء فيهما عن الفتحة والكسرة. وأخذت اللجنة برأى الأستاذ إبراهيم مصطفى الذى مرّ بنا فى علامات الأسماء الخمسة فى مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وهو أنّها تُرْفع بضمة ممدودة تولّدت منها الواو وتنصب بفتحة ممدودة تولّدت منها الألف، وتجر بكسرة ممدودة تولّدت منها الياء. وكان حريًّا باللجنة أن تجعل علامات الإعراب فى تلك الأسماء كعلامات المثنّى وجمع المذكّر السالم، فالواو علامة الرفع والألف علامة النصب والياء علامة الكسرة، وكلها علامات أصلية. وضمّت اللجنة فى حديثها عن العلامات الفرعية الاسم المنقوص مثل «الداعىَ» فى حالة النصب إذ يقال مثلاً : «رأيت الداعىَ» بفتح الياء، وكأنما غاب عنها أن هذا الفتح ليس نيابة عن شىء.

ووقفت اللجنة عند ألقاب الإعراب وهى الرفع والنصب والجرّ والجزم وألقاب البناء وهى الضمّ والفتح والكسر والسكون، فمثل «زيد» يتناوبه الرفع والنصب والجرّ ويجزم المضارع فى مثل : «لم يقم» ومثل «حيثُ» ظرف مبنى على الضم و«أينَ» ظرف مبنى على الفتح و«أمسِ» ظرف مبنى على الكسر و«هذا» اسم مبنى على السكون. وهى تفرقة أراد بها النحاة الدقة فى التفرقة بين حركات الاسم المعرب الذى يتداوله الرفع والنصب والجرّ وحركات الاسم المبنى الذى يلزم حالة واحدة من الحركة دون تنوين كما نرى فى «حيثُ - أينَ - أمسِ - هذا». ورأت اللجنة تخفيفًا على الناشئة الاستغناء عن ألقاب الإعراب والاكتفاء بألقاب البناء وتعميمها فى تلقيب المعربات. وفى رأيى أنه كان ينبغى الإبقاء على ألقاب الإعراب بجانب ألقاب البناء

لتميِّز الناشئة بين مجموعتين من الحركات، إحداهما تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها فى مثل: «جاء زيد - رأيت زيدا - التقيت بزيد» والثانية تلزم صورة واحدة غير منونة كما فى «حيثُ - أينَ - أمسِ - هذا»

وأخذت اللجنة بفكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بأنه ينبغى اختصار أبواب النحو، وجعلتْها ثلاثة أبواب: هى باب الإسناد ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن، وباب الإضافة، وباب التكملة ويشمل المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميعًا. وانتهت اللجنة إلى فكرة أن الجملة العربية تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة، وتردّدت فى تسمية الجزأين بين تسميتهما مسندًا إليه ومسندًا كما يسميهما علماء البلاغة أو تسميتهما المحدَّث عنه والحديث أو تسميتهما الموضوع والمحمول كما يسميهما علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها. والموضوع بذلك يشمل المبتدأ واسم «كان» واسم «إن» والفاعل ونائبه والمحمول يشمل خبر المبتدأ وخبر «كان» وأخواتها وخبر «إن» وأخواتها. وذكرت اللجنة أن الموضوع مضموم دائمًا إلّا أن يلى «إن» أو إحدى أخواتها فيفتح. والمحمول هو الركن الثانى من ركنى الجملة. ويكون اسمًا فيضم إلّا إذا وقع مع «كان» أو إحدى أخواتها فيفتح، ويفتح أيضًا حين يكون ظرفًا. ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الإضافة (الجرّ) أو جملة. ويكتفى فى إعرابه ببيان أنه محمول. والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً فى مثل «قام زيد» وكذلك إذا كان الموضوع نكرة فى مثل: «فوق المكتب كتابٌ». وينبغى دائمًا المطابقة بين الموضوع والمحمول فى النوع أو بعبارة أخرى فى التذكير والتأنيث. أما فى العدد فإذا كان المحمول متأخرًا لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل «الرجال قاموا» وإذا كان المحمول متقدمًا لم تلحقه مثل: «قام الرجال». وعلامات العدد فى المحمول هى واو الجماعة كما فى المثال السابق ونون الإناث فى مثل: «الطالبات انصرفن». وألف التثنية للإناث والذكور جميعًا فى مثل: «هما قامتا - هما قاما» وكذلك تاء الوحدة فى مثل «هند قامت». ونصّت اللجنة على أن الضمائر فى الأمثلة السالفة إنما هى إشارات للعدد، كما قال المازنى لا ضمائر، ومرَّ بنا عند ابن مضاء

أخذه بهذا الرأى. ولم تعرض اللجنة لباب «كاد» وأخواتها ومعروف أنه يليها موضوعُ جملتِها وهو دائمًا مرفوع، وعرضت لباب «ظنّ» ورأت ردّه إلى باب المفعول به، وسنرى فيما بعد أنه رأى سديد.

ومرَّ بنا أن ابن مضاء على هدى ما انتهى إليه من وجوب حذف التقديرات للعوامل والمعمولات رأى حذف ما قرره النحاة من تقدير متعلقات للمجرورات حين تقع أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالاً فى مثل «زيد فى الدار - رأيت الذى فى الدار - أفدت من مجلس فى الدار - رأى زيد الهلال فى السماء» إذ يتوالى تقدير متعلقات الجارّ والمجرور على هذا الترتيب: «زيد مستقر فى الدار - رأيت الذى استقر فى الدار - أفدت من مجلس كائن فى الدار - رأى زيد الهلال كائنًا فى السماء». ويرفض ابن مضاء كل هذه التقديرات والمتعلقات كما أسلفنا، ويجعل الجار والمجرور حسب موقعه من هذه العبارات خبرًا فى الجملة الأولى وصلةً فى الثانية وصفةً فى الثالثة وحالاً فى الرابعة. ومثل ذلك تمامًا متعلّق الظرف فى مثل: «الكتاب فوق المكتب - قرأت الكتاب الذى فوق المكتب - أفدت من كتاب عندك - رأيت الكتاب عندك» فهو ملغى مثله فى ذلك مثل المتعلقات العامة السابقة للمجرورات. وبهذه الفكرة أخذت اللجنة فقررت إلغاء المتعلق العام للمجرورات والظروف. أما المتعلقات الخاصة للمجرورات فى مثل «أنا واثق بك» فهى موجودة معها ولا يقدر لها متعلق، وكذلك الشأن فى المتعلقات الخاصة للظروف مثل «جاء يوم السبت».

ورأينا - فيما أسلفنا - أن ابن مضاء ألغى الضمير المستتر جوازًا فى مثل: «زيد قام» ووجوبًا فى مثل: «أقوم - نقوم - تقوم» وقال: «إن الفعل يدلّ على هذا الضمير بمادته كما يدلّ عليه اسم الفاعل فى مثل: «قائم» وبالمثل ألغى الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد فى مثل: «قاما - قاموا - قمن» كما مرَّ بنا آنفاً. وبكل ذلك أخذت اللجنة، وزادت عليه ضمائر الرفع البارزة المختصة بالماضى فى مثل: «قمتُ - قمتَ - قمتِ». وهى زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء، واللجنة بذلك تلتقى به فى هذه الفكرة التقاء تاما. وهى - فى رأيى - تحدث اضطرابًا فى باب

الفعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل وأفعال لا فواعل لها، مما يحدث بلبلةً فى أذهان الناشئة، ومن هنا كنت أرى أن يظلّ النحو التعليمى معتدا بفكرة الضمائر المستترة والمتصلة البارزة وإعرابها فواعل، أخذًا بقانون الاطراد فى وضع القواعد، حتى لا تحدث فيها خلخلة وبلبلة.

وتلتقى اللجنة مع فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى التى تجعل المنصوبات جميعًا نوعًا واحدًا فى الكلام منصوبًا وقد سمّته التكملة، وقالت: «كل ما يذكر فى الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكمها أنها مفتوحة أبدًا إلّا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبوقة بحرف إضافة (جَرّ)». فكل ما عدا الموضوع والمحمول والمضاف إليه والمجرور يسمى تكملة. وتقول اللجنة: «وتجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلّة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع، وبذلك جمعنا كثيرًا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة، دون أن نضيع غرضًا». وإحدى اثنتين إما كانت اللجنة حريصة على الأغراض التى ذكرتها وهى على الترتيب أغراض: «المفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول به، والحال والتمييز» وإذن كان ينبغى أن تبقى على الأبواب التى تدرسها فى كتاب النحو التعليمى مضيفة إليها باب المفعول معه وبيان غرضه وهو المصاحبة، وكذلك الاستثناء. وإما كانت اللجنة غير حريصة على تصوّر الناشئة تصوّرًا حسنًا لتلك الأغراض، وإذن يفوت عليها استعمالها الدقيق لصيغها المتعددة ووظائفها المتنوعة، وهو المقصد الأساسى لكتاب النحو التعليمى، إذ الغاية منه أن تقف الناشئة على صيغ العربية وتتبين الفروق فى استخدامها تبينا قويًما. وقد ألحقت اللجنة بالتكملة باب التوابع لأنها تكمل ما قبلها وتتبعه.

وتفتح اللجنة بابًا جديدًا فى كتاب النحو تسميه باب الأساليب، وتقول: «فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرًا فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدهم» وتقول إنه ينبغى أن توجَّه العناية فى درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها». وتذكر اللجنة من أنواع هذه العبارات باب التعجب فى مثل: «ما أجمل زيدًا - أجملْ بزيد» وتقول إنه يكفى أن تتبيّن الناشئة معنى

الجملتين واستعمالهما مع القياس عليهما. أما إعرابهما فيقال : «ما أجمل» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح. و«أجمل» صيغة تعجب أيضًا والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة. ومعروف أن النحاة يعربون : «ما أجمل» ما أداة تعجب مبتدأ وأجمل فعل ماض فاعله ضمير يعود على ما و«زيدًا» مفعول به منصوب، كأنك تقول : ما الذى جَمَّله؟ تعجبا، وليس فى إعراب الصيغة أى صعوبة. وأعرب الكوفيون : «أجملْ بزيد» : أجملْ فعل أمر والفاعل أنت والجارّ والمجرور متعلق بالفعل، كأنك تقول : اعتدَّ بجمال زيد. وليس فى إعراب الصيغة على هذا النحو أىّ صعوبة. وذكرت اللجنة من الأساليب الصعبة التخريج والإعراب فى رأيها بابا التحذير والإغراء فى مثل «النارَ - إياك والنارَ - النارَ النارَ» تحذيرًا ومثل : «الصبرَ - المذاكرةَ» إغراء. ومعروف أن النحاة يقدرون كلمات التحذير مفعولات محذوفة الفعل كأنك قلت : احذر النار - أحذرك والنار - احذر النار النار» وكذلك الحكم فى الإغراء كأنك قلت : «الزم الصبر - الزم المذاكرة». وليس فى إعراب هذه الصيغ وتخريجها أىّ صعوبة، وكل ما هناك أنه لا داعى حقًّا ليفتح بابان لهما فى النحو التعليمى، بل يكفى أن يلحقا بباب المفعول به وصوره حين يحذف فعله.

وكل ما قدمنا يتصل بآراء اللجنة فى النحو، أما الصرف فأشارت إلى أن أكثر مسائله تندرج فى فقه اللغة ولا يحتاج إليها البادئ فى العربية بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقُّل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تنتهى إلى هيئتها فى النطق. ورأت اللجنة أن يُخفَّف عن الناشئة عناء هذا كله وأن يُقْتَصر فى تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتصريف الفعل ومعرفة مجرده ومزيده وصحيحه ومعتلّه ولازمه ومتعدّيه ومبنيِّه ومعربه وطريقة صوغ المبنى للمجهول منه مع بيان مشتقاته ومصدره وأمثلته وطرق استعماله، وعلى تقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التأنيث وإلى صحيح الآخر ومعتلّه وإلى مفرد ومثنى وجمع مع بيان طريقة التثنية للمقصور والممدود وبيان طريقة الجمع جمعًا سالمًا مذكرًا ومؤنثًا ومع أمثلة من جمع التكسير. وتدرس الناشئة أيضا تقسيم الاسم إلى منكر ومعرَّف مع بيان أنواع المعارف كما تدرس الاسم المصغر : الثلاثى والرباعى فقط والمنسوب إليه مع

ملاحظة أكثر أحكام النسب دورانًا فى الكلام وكذلك المعرب والمبنى، مع بيان أنواع الإعراب ومع بيان المبنيات وهى أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط. ووضعت اللجنة جداول لإحصاء ما يدرس فى الصرف والنحو جميعًا، واتسع فيها باب الأساليب التى تُعْرَضُ صيغها دون إعرابها وتخريجها نحويًّا، فشملت بجانب التعجب والتحذير والإغراء أبواب الاستفهام بالنفى والتوكيد والقسم والتفضيل ونعم وبئس والنداء والاستثناء والاختصاص. وفى رأيى أن تحليلها جميعا أو إعرابها النحوى يسيرٌ على نحو ما صوَّرنا ذلك آنفاً فى أبواب التعجب والتحذير والإغراء. وأضيف فى الجداول باب كبير للجملتين اشتمل على صياغة الشرط وجوابه والقسم وجوابه، كما اشتمل على الجملة الفرعية حين تكون محمولًا أو تكملة أو نعتًا أو صلة. وبذلك انتهى التقرير وانتهت مقترحاته.

٤

قرارات[1] مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥

أرسلت وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) نسخًا من التقرير السالف إلى مجمع اللغة العربية فى شهر يولية سنة ١٩٣٨ طالبة إلى أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه. وفى شهر فبراير سنة ١٩٤٢ أصدر وزير المعارف قرارًا عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف، فشكل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير وما تضمن من مقترحات لتيسير النحو والصرف التعليميين. وتدارست اللجنة المقترحات، وفى مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥ درس المجمع تلك المقترحات وأصدر قراراته فيها على أساسين: أوّلًا: أن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة، وثانيًا: أن كل رأى يؤدّى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه. وفيما يلى موجز لتلك القرارات:

يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويُتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف فى كتب النحو، وقد نصَّ الجدول الملحق بمقترحات لجنة وزارة المعارف على إبقاء هذا التقسيم كما أسلفنا. واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك فى الأسماء المبنية، غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعًا، فيقال فى إعراب «مَنْ» فى مثل: «جاء مَنْ سافر»: «من» اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، ويقول فى إعراب: «جاء الفتى والقاضى» اسمان مسند إليهما محلهما الرفع.

واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية فى الإعراب والعلامات الفرعية، فليس هناك حركة تنوب عن أخت لها فى الممنوع من الصرف

(١) انظر هذه القرارات فى تيسير تعليم اللغة العربية السابق ص ١١٢.

وجمع المؤنث السالم، وأيضًا ليس هناك حرف ينوب عن حركة كما فى المثنى وجمع المذكر السالم. وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة لا تعرب بحركات ممدودة كما قالت لجنة الوزارة متأثرة برأى الاستاذ إبراهيم مصطفى فى إعرابها كما مر بنا، بل تعرب بالواو والألف والياء فى مثل: «أبوك - أباك - أبيك» وهى إضافة سديدة. وتأسيسًا على ذلك يقال فى الممنوع من الصرف إنه مجرور بالفتحة، وفى جمع المؤنث السالم إنه منصوب بالكسرة، وفى المثنى إنه مرفوع بالألف حين يكون فى موضع رفع ويقال فى جمع المذكر السالم فى نفس الموضع إنه مرفوع بالواو، وينصب المثنى وجمع المذكر السالم - ويُجَرَّان - بالياء. وبالمثل الأسماء الخمسة ترفع بالواو مباشرة لا نيابة عن الضمة وتنصب بالألف لا نيابة عن الفتحة وتجر بالياء لا نيابة عن الكسرة، فقد ألغيت فكرة نيابة حرف عن حركة وكذلك نيابة حركة عن حركة وأصبحت علامات الإعراب متساوية فى الأصالة.

وكانت لجنة الوزارة قد لاحظت إسراف النحاة فى جعلهم لحركات الإعراب ألقابَ الرفعِ والنصب والجر والجزم ولحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون، فرأت تخفيفًا على الناشئة الاكتفاء بألقاب البناء بحيث يعم استخدامها فى ألقاب الإعراب. واتفق المجمع مع اللجنة فى أساس الفكرة غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء. ويلاحظ أن النحاة فى تمرين الناشئة يجمعون بين النوعين من الألقاب فى المعربات والمبنيات فيقولون مثلا فى زيد من قولنا «زيد قائم»: زيد مبتدأ مرفوع (والرفع من ألقاب الإعراب) غير أنهم يكملون إعراب زيد بقولهم: وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والضم من ألقاب البناء) وبالمثل يقولون فى المبنيات مثل: «الآن»: ظرف مبنى على الفتح فى محل نصب. وفى رأيى أنه لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورية للناشئة كى يميزوا بين ألقاب الإعراب المنونة وألقاب البناء التى يمتنع تنوينها فى الكلام.

واتفق المجمع مع اللجنة فى أن الجملة تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة تُذْكَر حين يحتاج إليها، غير أن اللجنة سمّت الجزأين الأساسيين، كما أسلفنا،

الموضوع والمحمول مصطلحى المناطقة وسماهما المجمع المسند إليه والمسند مصطلحى علماء البلاغة. وهى تسمية يصعب على الناشئة تصوّرها، وخاصة أن المسند إليه يتنوع بين مبتدأ واسم لكان واسم لإن وفاعل ونائب فاعل. وأيهما أسهل فى تصور الناشئ أن يقال له إن الاسم المرفوع فى أوّل الكلام مبتدأ لأنه فعلا يبتدئ الكلام والاسم المرفوع بعد الفعل فاعل لأنه فعلاً هو الفاعل للفعل أو يقال إن الاسمين جميعًا مسند إليه؟ ويلاحظ أن اسم «إن» - الداخل تحت لواء المسند إليه - منصوب وليس مرفوعًا، وكان يستطيع النحاة أن يسمّوه مبتدأ منصوبًا، ولكنهم فرّوا من ذلك إلى تسميته اسم إن ليميز الناشئة وغيرهم بين المبتدأ المرفوع وحين تدخل عليه إن وأخواتها فتنصبه. وبالمثل يتنوع المسند فهو قد يكون اسمًا مرفوعًا تاليًا لمبتدأ أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وهو حينئذ يسمى خبرًا وقد يكون جملة فعلية مثل «زيد قام أخوه». وهذه الأنواع فى المسند إليه والمسند لا يستطيع الناشئ أن يفهمها إلّا بعرضها عليه مفصلة، أما حين توجَزُ وتُختصر فى مصطلحى مسند إليه ومسند فإنها تغمض عليه وتَنْبهم صورها وصياغاتها المختلفة.

وكاد المجمع يتفق مع اللجنة فى أن المتعلق العام للظرف والجار والمجرور لا يقدر دائمًا، ومرّ بنا أن ابن مضاء أشار إلى ذلك فى حديثه عن متعلق الجار والمجرور وقد منع كل صور التقدير، وكأنما اللجنة صدرت فى ذلك كله عن رأيه، وأوشك المجمع أن يعتدّ برأى اللجنة فى ذلك فقال: يجب إرشاد المبتدئين إلى أن هذا المتعلق محذوف وإن كانوا لا يكلَّفون كل مرة تقديره. وكان ينبغى أن يعمِّم عدم تقديره لهم فى مثل: «زيد فى الدار» و«زيد عندك» بحيث يقال «فى الدار» مسند لزيد وأيضًا «عندك» ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والمجرور والظرف متعلقًا عاما محذوفًا.

ومرَّ بنا أن اللجنة اتفقت مع ابن مضاء فى إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المستترة جوازاً أو وجوبًا، وقد اعتبرت اللجنة ضمائر الرفع المتصلة البارزة فى مثل «قمتَ» حروف إشارة لا ضمائر، وأخذت برأى ابن مضاء فى أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد، مثلها فى الدلالة عليه مثل التاء الساكنة فى الدلالة على التأنيث. واتفق المجمع مع اللجنة فى كل ذلك، وأوضح كيف

يعرب الفعل مع الضمائر، ففى مثل «قمتَ» يقال: صيغة الماضى المتكلم. و«قُمْ» صيغة أمر للمخاطب ولا تقم صيغة نهى للمخاطب، وأقوم مضارع للمتكلم، وقاموا ماضى الغائبين، ويقومان مضارع الغائبين، وتقومين مضارع المخاطبة، ويقمن مضارع الغائبات، ويقال فى إعراب: «أنا قمت»: أنا مسند إليه، وقمت صيغة لماضى المتكلم مسند، ويقال فى إعراب «المحمدون قاموا»: المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند، وهكذا. ورتب المجمع على ذلك إلغاء النص على العائد فى مثل: «الذى اجتهد يكافأ» فيقال فى إعرابه: «الذى اسم موصول مسند إليه و«اجتهد» ماضى الغائب صلة و«يكافأ» صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند.

وأرى أنه كان حريًّا بابن مضاء واللجنة والمجمع ألّا يقرروا هذه القاعدة التى تلغى الضمائر المستترة وتُحيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة فى مثل «قمت» حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد؛ لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل؛ إذ تارة يكون للفعل فاعل فى مثل «زيد سافر إخوته» وتارة لا يكون له فاعل فى مثل: «زيد سافر»، والأصل فى قواعد العلوم أن تكون مطردة. على أن من يتأمل فى ضمائر الرفع المتصلة البارزة مع الماضى يرى أنها مقتطعة من ضمائر منفصلة مقابلة لها، فمثلا «تَ» من قمتَ للمخاطب و«تِ» من قمتِ و«تُمْ» من قمتم و«تُنَّ» من قمتنَّ و«تُما» من قمتما. كل هذه الضمائر مقتطعة على الترتيب من أنتَ للمخاطب وأنتِ للمخاطبة وأنتم لجماعة الذكور وأنتن لجماعة الإناث وأنتما للمثنى. ونستطيع أن نلاحظ أيضًا أن مضارع المتكلم مثل أقوم يبدأ بالهمزة الموجودة فى الضمير أنا بينما مضارع المتكلمين مثل نقوم يبدأ بالنون الموجودة فى الضمير المنفصل «نحن» وأيضًا مضارع المخاطب مثل «تقوم» يبدأ بالتاء الموجودة فى الضمير المنفصل «أنت». ولعل فى ذلك ما يدل على أن النحاة كانوا فى منتهى الدقة العلمية حين عدّوا التاء فى مثل «قمت» ضمير رفع متصل بارز فاعلا، وكذلك حين ذهبوا إلى أن مضارع المتكلم فى مثل «أقوم» يحمل ضمير رفع مستتر وجوبًا على أساس أنها جميعًا ضمائر لا حروف. ولذلك كنت أرى الابقاء فى النحو التعليمى على فكرة الضمائر المستترة جوازًا ووجوبًا والضمائر المتصلة البارزة وأن لا تعد الأولى لا أصل لها

ولا حقيقة وقد رأينا فى وضوح أن مثل «أقوم - نقوم - تقوم» مقتطعة من ضمائر مثل أخواتها الضمائر البارزة فى مثل قمت وغيرها، وينبغى أن تُعْرَبَ الضمائر فيها جميعًا فواعل كما أعربها النحاة.

واتفق المجمع مع اللجنة فى أن كل ما يُذْكر فى الجملة سوى الجزأين الأساسيين المسند إليه والمسند يسمى تكملة، وهى منصوبة دائمًا إلا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبوقة بحرف جر. وكان المجمع أكثر دقّة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدّها تكملة لأنها تتبع فى الإعراب ما قبلها منصوبًا أو مرفوعًا أو مجرورًا. وأيضًا فإنه نظر فى صور التكملة من المفعولات والحال والتمييز والاستثناء ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل. أما بقية التكملات من المفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء فرأى أن يكتفى بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة. ففى إعراب المفعول لأجله فى مثل: «قمت إجلالاً لك» يقال: قمت صيغة ماضى المتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفى إعراب مثل «ضربته ضربًا شديدًا» يقال: ضربًا تكملة مصدرية للفعل وشديدًا وصف مكمل لضربا. وكأنما فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة، فكان ينبغى أن يكتفى فى إعراب «شديدًا» بأنها وصف لضربا دون ذكر كلمة مكمل. وفى إعراب مثل: «سرت والنيل» يقال النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة، وفى إعراب مثل: جاء زيد راكبًا» يقال: راكبًا تكملة لزيد مبينة للحال. وفى إعراب مثل: شربت اللبن ساخنًا» يقال: ساخنًا تكملة للمفعول به مبينة للحال. وفى إعراب مثل: «اشتريت عشرين كتابًا» يقال: كتابًا تكملة مميزة للمفعول به. وفى حالة الاستثناء التام مع إلا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا فى مثل: «جاء القوم إلا زيدا» يعرب زيدا تكملة للمستثنى منه منصوبًا. وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كانتا منصوبتين وجر ما بعدهما بالإضافة أما الاستثناء المفرغ فهو قصر لا استثناء، وتتّبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه.

ومن يقرن هذا الإعراب الجديد فى كل تلك الصيغ إلى إعراب النحاة يجد إعرابهم أوجز وأخصر إذ يتوالى فى الصيغ السابقة على هذا النمط: إجلالاً. مفعول لأجله.

ضربًا مفعول مطلق. شديدًا نعت منصوب. النيل مفعول معه. راكبًا حال. ساخنًا حال. كتابًا مفعول به. زيدًا مستثنى منصوب. وكان اقتراح المجمع فى قسم التكملة إنما يُلغى أبوابها فحسب، ولا يلغى الدلالة على وظيفتها. وإلغاء أبوابها من شأنه أن يُسْدل عليها ضربًا من الإبهام فى أذهان الناشئة، ولذلك كنت أرى إعادة هذه الأبواب. ونفس ذلك أشرت إليه فى نقدى لمصطلحى المسند إليه والمسند، وأنه ينبغى أن تعود أبواب الأنواع المندرجة فيهما، فيعود باب المبتدأ و الخبر وباب كان وأخواتها إلا إذا عددناها مع الكوفيين أفعالا تامة وخبرها حالا وباب إن وأخواتها وباب الفاعل وباب نائب الفاعل. وبذلك نبقى على بناء النحو وأبوابه الأساسية حتى تتمثل الناشئة الوظائف الإعرابية للكلمات فى الصياغة العربية. واتفق المجمع مع اللجنة فى إفراد قسم للأساليب والتراكيب التى يصعب إعرابها وتخريجها وقد جمع المجمع فيه : التوكيد - القسم - التعجب - التفضيل - نعم وبئس - النداء - الاستغاثة - الندبة - الاختصاص - التحذير - الإغراء. وتحليل هذه الصيغ الإعرابى سهل يسير.

ووافق المجمع اللجنة على ما ذكرته فى الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب وتنقُّل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق، كأن يقول الصرفيون فى «قال» أصلها «قَوَل» و«خاف» أصلها «خَوِفَ» و«يقول» أصلها «يَقْوُلُ» بسكون القاف وضم الواو، ومثلاً «مرمىّ أصلها «مرموى». وبحقٍّ عَرْضُ مثل ذلك كله على الناشئة وأخذها بمعرفته عناء دون طائل. ورأى المجمع كما رأت اللجنة أن يُدْرَس فى الصرف ما عدا ذلك على نحو ما يتضح فى الجداول المرفقة بقرارات المجمع، فيدرس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث،وصحيح الآخر ومعتله،ومفرد ومثنى وجمع ومقصور وممدود،ومنكَّر ومعرَّف مع بيان أنواع المعارف والتصغير (للاسم الثلاثى والرباعى فقط) والنسب وأحكامه الأكثر دورانًا والمعرب والمبنى والمبنيات وتصريف الأفعال وتقسيماتها إلى مجردة ومزيدة وصحيحة ومعتلة واتصال الفعل بما يدل على نوعه أو عدده وبنائه للمجهول وتعدّيه ولزومه ومبنيه ومعربه والمشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان. واعتدَّ المجمع بإدخال اللجنة الصفة المشبهة وصيغها فى اسم الفاعل. والنحاة يفردونها عنه، وهم محقّون لاختلاف صيغها عن صيغ اسم الفاعل اختلافًا بيِّنًا.

واتفق المجمع واللجنة فيما وراء ذلك من أحكام الجملة. وتتوالى الأبواب فى جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكملة والتوابع وأحكام العدد والتراكيب آنفة الذكر. ويلى ذلك الجملتان فى الشرط وجوابه والقسم وجوابه ثم الجملة الفرعية مسندة وتكملة ونعتًا وصلة. وواضح أنه أُهْمل فى جداول المجمع ومن قبله جداول اللجنة : الجملة المضاف إليها والمفسرة والمعترضة، والأخيرة مهمة جدًّا لشيوعها فى الكتابات المعاصرة، ويحسن عرضها على الناشئة.

وطلب المجمع إلى وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو للناشئة على أساس قراراته فى التيسير، وتُعْرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها. وفى سنة ١٩٤٩ قُدِّم هذا الطلب إلى الوزارة، واستجابت له بعد الثورة، وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر، وسرعان ما عمَّت الشكوى منه. وأكثرها يعود إلى ما ذكرنا فى التعليق على القرارات من أنها أفرطت فى إجمالها لأبواب النحو، فانبهمت صيغها على الناشئة، ولم تستطع أن تستوعبها وتتمثلها تمثلا دقيقًا.

ومن الحق أنه إذا كان التيسير الكلى للنحو لم يحظ بالنجاح فإن قرارات منه لقيت اهتمامًا منذ أقرها المجمع، وأوّل ما يلقانا من ذلك قرارات المؤتمر الثقافى العربى الأوّل لجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧ إذ كان بين لجانه لجنة للغة والقواعد، وقد أكد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير ووضَعَ منهجاً مفصّلا لتعليم النحو فى المدارس الابتدائية والثانوية قدّم له بقواعد عامة مقتبسة من قرارات المجمع اللغوى ومقترحات وزارة التربية والتعليم، هى : عدم التعرض للإعراب التقديرى فى المفردات والإعراب المحلى فى المفردات والجمل، وكذلك عدم التعرض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية. والقاعدتان مقبولتان غير أن المؤتمر أضاف إليهما الأخذ بفكرة إلغاء الضمائر المستترة فى الأفعال وسبق أن نقدناها. وذكر المؤتمر أنه لا يقال فى المضاف إليه مضاف إليه فحسب، بل يقال إنه مجرور بالإضافة، وواضح ما فى هذا من تحكم. وقرر المؤتمر أن يقال فى إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع، وهو فى الواقع ليس مبتدأ إذ يسبق جملته فعل كان وأخواتها. وقرر المؤتمر أيضًا أن لا يعنى بالتعاريف وأن يقتصر فى الإعراب على وظيفة الكلمة فى الجملة وحكمها الإعرابى من غير تأويل.

وحين انعقد المؤتمر الأوّل للمجامع اللغوية العلمية بدمشق سنة ١٩٥٦ كان من بين لجانه لجنة للغة العربية، فعُنيت بدراسة مقترحات وزارة التربية والتعليم فى التيسير وقرارات المجمع اللغوى، ورأت أن تلك القرارات والمقترحات أصل صالح محقق لكثير من أغراض التيسير المطلوب، وآثرت مصطلح المجمع الخاص بتسمية جزأى الجملة باسم المسند إليه والمسند، واقترحت أن يضاف موضوع التمرين على الميزان الصرفى. ثم رأت أن الاقتراحات فى التيسير موجزة وأن من الواجب تأليف كتاب يفصّل مسائلها ليكون مرجعًا فى أيدى المعلّمين. ولما عرضت اللجنة المذكورة توصياتها على المؤتمر قرر أنها لا تزال فى حاجة إلى الدراسة المفصّلة، وقرر تأجيلها إلى مؤتمر مقبل.

وكان مجمع اللغة العربية قد أرسل بقراراته فى شأن تيسير [illegible] العربية فى المناهج الدراسية للناشئة إلى كل من : مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمى العراقى ليبديا رأيهما فيها. أما مجمع اللغة العربية بدمشق فكتب ديباجة طويلة لرأيه تضمنت توصيته باستغلال علم المعانى فى قواعد النحو، حتى تقف الناشئة على ما يتناوب الصيغ العربية أحيانًا من اختلاف فى المعنى. وأرى أن ذلك إن لم يُستغَل بحذر شديد ضاعف مئونة النحو على الناشئة، وربما تحوّل إلى عوائق فى التيسير والتبسيط المطلوبين. وتوصية ثانية هى الاقتصار فى النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل، ومن قديم أوصى ابن مضاء برفع العلل النحوية من النحو وإخلائه منها إخلاءً تاما. وتوصية ثالثة هى العناية ببحث الأصوات، ولم توضح التوصية مدى ذلك فى النحو وحدوده. هذه هى أهم توصيات المجمع الدمشقى المتصلة بمادة النحو. ورأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين : التقديرى والمحلى، وتوقّف بإزاء إلغاء علامات الإعراب الفرعية متشكِّكًا فى قربه من أفهام الناشئة. ومرَّ بنا تفصيل القول فى هذا الإلغاء وأنه لا داعى لأن يقال مثلاً فى الممنوع من الصرف حين يُجَرّ إنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بل يقال فقط إنه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وبالمثل فى المثنى المرفوع فى نحو « أقبل الزيدان » لا يقال : الزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، بل يقال إنه مرفوع بالألف فحسب

لأنه مثنى . ورأى المجمع الدمشقى أيضا العدول عن تسمية ركنى الجملة باسم المسند إليه والمسند والإبقاء على المصطلحات القديمة : المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها واسم إن وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل. وبالمثل رأى العدول عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحات الخاصة بأنواعها أى إلى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه والاستثناء والحال والتمييز. وبذلك لم يكد يرتضى مجمع اللغة العربية بدمشق شيئًا من قرارات التيسير التى قدّمها إليه مجمع اللغة العربية لتبيُّن رأيه.

وكتب المجمع العلمى العراقى ديباجة لمناقشة القرارات ضمنها طائفة من التوصيات بدوره، أهمها : عدُّ القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام الصدر الأوّل أهمَّ المصادر فى اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية. ومعروف أن النحاة اعتدّوا بالقرآن الكريم منذ أوّل الأمر، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجرى. ووصية ثانية هى الاعتداد فى القواعد بما جاء فى الذكر الحكيم من صيغ، تخالف الشائع أحيانًا. ووصية ثالثة هى الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابى كأدوات النفى. ووصية رابعة هى الوصل بين علم النحو وعلم المعانى فى بيان وجوه الذكر والحذف لعناصر الجملة، وكذلك وجوه التقديم والتأخير. هذه هى أهم الوصايا ومعها ما اتفق فيه المجمع العلمى مع مجمع اللغة العربية وما اختلف فيه معه. وأهمُّ وجوه الخلاف الالتزام بإبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة. ويظل الإعراب المحلى فى المبنيات كما هو وتظلّ معه ألقاب البناء من ضم وفتح وكسر وسكون. واتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن تسمية ركنى الجملة بالمسند إليه والمسند والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية أبواب المرفوعات، وأيضًا اتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل : المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والحال والتمييز مع الإبقاء على الاستثناء وأحكامه ومراعاة أنه أسلوب

خاص. وكان الأركان الأساسية لقرارات مجمع اللغة العربية لم تلق قبولًا عند المجمع العراقى، مثله فى ذلك مثل المجمع الدمشقى. وحاول المجمع العراقى أن يستبقى بابى التنازع والاشتغال بوضع صيغة جديدة لهما ومرَّ بنا نقد ابن مضاء للبابين ورأيه فى وجوب إلغائهما دون تردّد. وعاد المجمع العراقى إلى ضرورة تقدير المتعلق العام للظرف والجارّ والمجرور مع التغاضى عنهما فى المرحلة التعليمية الأولى، ومرَّ بنا وجوب إلغاء هذا المتعلق فى قرارات المجمع وعند ابن مضاء، وهى وجهة نظر سديدة. وعاد المجمع العراقى أيضًا إلى استبقاء مصطلحات الضمائر واستبقاء مصطلح الضمير المستتر. وكذلك استبقى المجمع العراقى الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، واقترح للصفة المشبهة اسم الصفة الثابتة. ولا داعى لتغيير المصطلحات، لأن تغييرها لا يفيد تيسيرًا، وقديمًا قيل: لا مشاحَّة فى الاصطلاح. ورأى المجمع العراقى أن لا مانع بل من الواجب أن يدرس للناشئة الميزان الصرفى، وفى رأيى أن فى ذلك مشقّة على الناشئة لا داعى أن يتحملوها لأنها قليلة الغَناء. واتفق المجمع مع مجمع اللغة العربية فى ترك التصغير لغير الثلاثى والرباعى، أما النسب فرأى العودة إلى التوسّع فى درس قواعده. ورأى أن تُعَدَّ الأفعال التى جاءت على صيغة المبنى للمجهول مثل عُنِي وزُهِى أفعالاً مبنية للمعلوم، فما بعدها فواعل وليس نائبًا عن فواعل. ورأى أيضًا أن تعرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتوضح صيغتاها: «ما أجمله - أجملْ به» وتضاف إليها صيغ التعجب السماعية مثل: لله درّه عالمًا. وياله شجاعًا. ورأى المجمع أخيرًا أن يُعَدَّ اسم المصدر مصدرًا جاريًا على غير الأوزان القياسية. وواضح أن كل ما اقترحه المجمع العراقى من جديد إنما هو جزئيات لا تزيد تيسير النحو شيئاً ذا خطر، ويمكن أن يقال بصفة عامة إن مجمع العراق كمجمع دمشق لم يرتض الأركان والعمد الأساسية فى قرارات تيسير النحو التى عرضها عليه مجمع القاهرة.

٥

أسس لتيسير النحو وتبسيطه

فى سنة ١٩٧٧ قدّمتُ إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو أقمته على أربعة أسس : ثلاثة منها كنت اقترحتها فى مدخل كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء حين نشرته سنة ١٩٤٧ وهى تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا ينسّق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله، وإلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية، وأن لا تُعْرَب كلمة فى الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد أىَّ فائدة فى صحة النطق وسلامته، وأضفت إلى هذه الأسس أساساً رابعًا هو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية. وقد ناقشت لجنة الأصول بالمجمع هذا المشروع لتيسير النحو، وأقرَّ مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ الشطر الأكبر منه وأُجْمله فيما يلى :

(١) إعادة تنسيق أبواب النحو

كان أوّل ما وقفت عنده فى تنسيق أبواب النحو نقل التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل من باب الجمل كما صنع ابن مالك وغيره إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن المتبوع فى مثل : «جاء زيد الشاعر - جاء زيد وعمرو - جاء زيد وعمرو كلاهما - جاء الشاعر زيد» لا يكوِّن مع توابعه جملاً مفيدة تامّة، وبذلك يزول من نفوسهم إلى غير رجعة الخلط بين النعت مثلاً والخبر، وكذلك بينه وبين الحال، فلكلٍّ وظيفة معينة يفترق بها مفارق بَيِّنة.

وانتقلت إلى تنسيق أبواب المرفوعات، وهى تبدأ بباب المبتدأ والخبر، وسيظل قائمًا، غير أن النحاة يفرِّعون منه سبعة أبواب هى أبواب كان وأخواتها، وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، وظنّ وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وأعلم وأخواتها مما ينصب ثلاثة

مفاعيل. وينبغى حذف تلك الأبواب ما عدا باب «إن» وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس. أما باب «كان» وأخواتها فقد أراح الناشئةَ منه الكوفيون إذ أعربوا كان وأخواتها مثل «أمسى وأصبح ومازال» أفعالاً تامة لاناقصة، ومابعدها فواعل والمنصوبات أحوالاً. وتأخذ كتب النحو التعليمى الآن بإعراب البصريين الذاهبين إلى أن المرفوعات بعدها أسماء لها والمنصوبات أخبار، وإعراب الكوفيين أدقّ من الناحية التربوية إذ لا تنقسم الأفعال بسبب كان وأخواتها إلى أفعال تامة تليها فواعل مثل: «قام» وأفعال ناقصة لا يليها فواعل. بل تطّرد قاعدة الفعل والفاعل دون استثناء صورى. ولم يوافق المجمع على إلغاء هذا الباب محتجًّا بأن الخبر بعد كان وأخواتها قد يكون ثابتًا مثل: «كان الله غفورًا رحيما» والأصل فى الحال أن تكون غير ثابتة مثل: «كان زيد واقفًا» وأيضًا فإن خبر كان وأخواتها قد يكون معرفة مثل: كان الواقف زيدا» والأصل فى الحال أن تكون نكرة. غير أن الحال قد تأتى ثابتة مثل: ﴿وخُلق الإنسانِ ضعيفا﴾ ومثل: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصَّلا﴾ وأيضًا قد تأتى الحال معرفة مثل: «جاء زيد وَحْده - صنع ذلك جَهْده». وقيل أيضًا الأصل فى الحال أن تكون مشتقّة وقد يأتى خبر كان جامدًا مثل: «كان زيد أسدًا» ويصدق ذلك نفسه على الحال فى مثل: «جاء زيد أسدًا». وواضح أن إعراب الكوفيين لكان وأخواتها يسقط الخلل الداخل على الفعل فى تقسيمه إلى ناقص لا فاعل له وتام يليه فاعل، كما يسقط دراسة باب من أبواب النحو نشغل به الناشئة دون حاجة، إذ ندمج أمثلته فى باب الحال.

ومثل هذا الباب فى وجوب حذفه من كتب النحو التعليمى باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، فإن ليس المقيس عليها الباب من أخوات كان، ولم يعد ما بعدها يعرب اسمًا لها والمنصوب خبرًا، بل أصبح المرفوع يعرب فاعًلا والمنصوب حالاً. وإذا أنعمنا النظر فى صيغة: «ما زيد مسافرا» فى لغة الحجازيين ورجعنا إلى إعراب الكوفيين لها وجدناهم لا يأخذون بإعراب البصريين القائل بأن المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبر، بل يعربون المرفوع مبتدأ والمنصوب بعدها خبرًا[1] بنزع الباء

---

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٠.

الخافضة له، كما تشهد لذلك أمثلة «ما» الكثيرة التى يأتى بعدها المنصوب مجرورًا بباء زائدة، فيقال: «ما زيد بمسافر». وبذلك نتخلص من الخلل الذى يحدثه البصريون فى قاعدة الخبر وأنه دائمًا مرفوع بإعرابهم المنصوب بعد ما فى لغة الحجازيين خبرًا منصوبًا. أما «لا» فلم يأت بعدها اسم مرفوع ثم اسم منصوب إلا فى مثال قديم واحد، ولذلك أنكر بعض[1] أئمة النحاة أن يأتى اسم منصوب بعد المرفوع التالى لها وحتّموا أن يكون مرفوعًا خبرًا للمبتدأ السابق له. وواضح أنه ينبغى حذف إعرابها الشاذ - الذى لا تؤيّده العربية نفسها - من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغى حذف إعراب «لات» فى مثل: (ولاتَ حين مَناص) إذ يزعم النحاة البصريون أن اسمها محذوف والتقدير ولات الحينُ حينَ مناص، ولم تأت فى العربية إلا مع ظرف منصوب كما فى الآية الكريمة، وإذن يكتفى فى إعرابها بأنها لنفى الظرف ويعرب ما بعدها ظرفًا منصوبًا ويلغى إعرابها القديم. ولم يرتض المجمع إلغاء هذا الباب: باب ما و لا ولات المشبهات بليس، مع ملاحظة أن كتب الناشئة لا تُعنى به الآن، وهى محقّة فى ذلك.

واقترحتُ حذف باب كاد وأخواتها ومعروف أنه يليها اسم مرفوع ثم مضارع مقترن بأن أوبدونها مثل: «كاد زيد يقوم - كاد زيد أن يقوم» والبصريون يعربون المرفوع اسماً لكاد وجملة المضارع خبرًا ذاهبين إلى أن أصل جملتها هى وأخواتها مبتدأ وخبر مثل كان وأخواتها، وفاتهم أننا لو حذفنا «كاد» من الصيغة الثانية لم تستقم إذ تصبح «زيد أن يقوم» وخبر المبتدأ لا يكون أبدًا اسم معنى إذ «أن وما بعدها» فى تأويل مصدر تقديره «القيام» ولا يصح أن يقال «زيد القيام». وأكبر الظن أن ذلك ما جعل سيبويه يَعُدُّ من قديم كاد وأخواتها أفعالاً متعدّية، وما بعدها فواعل مرفوعة وجملة المضارع التالى لها مفعولا به، فإذا قلت: «كاد زيد يقوم - عسى زيد يقوم» كان معنى الجملة قارب زيد القيام ومثل كاد وعسى بقية أفعال المقاربة والرجاء. وردَّد القول فى مثل: «كاد زيد أن يقوم - عسى زيد أن يقوم» فإما أن نعرب المصدر الأوّل مفعولا به، وبذلك يكون الفعل متعدّيا، وإما نجعل كاد وعسى فعلين لازمين، وجملة

---

(١) المغنى لابن هشام (بمراجعة سعيد الأفغانى) ص٢٦٤ والهمع ١١٩/٢.

أن والمضارع بعدها مؤوّلة بمصدر مجرور كأنك قلت : قَرُبَ زيد من القيام. وأولى أن نأخذ بإعراب المصدر المؤوّل مفعولا به، حتى يطرد إعراب جملة المضارع مع «أن» وبدونها مفعولا به لكاد وأخواتها. وهو إعراب سديد، غير أن المجمع لم ير الأخذ به وقرر الاستمرار مع إعراب البصريين للصيغة، وهو إعراب يؤدّى إلى ثلمة منطقية إذ نعرب «كاد زيد أن يقوم» : زيد اسم لها مرفوع وأن يقوم خبر وخبريته - كما أسلفنا - لا تتجه ولايمكن أن تقتنع الناشئة بها، مما يرجح حذف الباب - كما ذهبت - وردّه إلى باب المفعول به حين لا يتعدّد.

وقد أبقيت باب إن وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس، إذ ينصب المبتدأ بعد «إن» ويسمى اسمها كما يبنى على الفتح بعد «لا» النافية للجنس فى مثل : «لاكتابَ فى الغرفة» ويعرب أيضًا اسمًا للا. أما باب «ظن» وأخواتها فقد أنكر بعض[1] أئمة النحو ما ذهب إليه البصريون فى هذا الباب من أن المفعولين بعدها فى مثل «ظن زيد عمرًا مسافرًا» أصلهما مبتدأ وخبر، وبذلك أراح الناشئة من الباب ومن كل ما اتصل به من أحكام، وطبيعى أن ترد أمثلته إلى باب المفعول المتعدد. ومعروف أن باب أعلم وأخواتها مؤسس على باب «ظن»، فيقال : «علم زيد عمرًا مسافرًا»، و«أعلم زيد عليًّا عمرًا مسافرًا» وفى تقدير نحاة البصرة أن المفعولين الثانى والثالث مع أعلم أصلهما مبتدأ وخبر شأنهما فى صيغة «علم» السابقة لها. وقد سقط هذا القول فى «علم» فحرىّ أن يسقط أيضًا فى «أعلم» وأخواتها وأن يحذف بابها فى كتب الناشئة، وأقرّنى المجمع فى هذا الحذف لبابى ظن وأعلم. وأبقيت بعد ذلك باب الفاعل ونائبه.

وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأى ابن مضاء فى وجوب حذفه، إذ جاء عن العرب مثل : «قام وقعد إخوتك». ورفض النحاة أن يتسلط عاملان أو فعلان على معمول واحد : فاعل أو غير فاعل، حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد فى رأيهم، وافترض البصريون فى الصيغة المذكورة أن يقال : «قاموا وقعد إخوتك» وافترض الكوفيون أن يقال : «قام وقعدوا إخوتك». والصيغتان لم تردا عن العرب، ولذلك

---

(١) انظر المجمع ٢ / ٢٢٢.

رأى ابن مضاء إلغاء هذا الباب لسبب طبيعى وهو أن ما جمع النحاة من أمثلة فيه صنعوها صناعة وافترضوها افتراضًا. وينبغى أن يحذف الباب من كتب الناشئة. وبالمثل ألغى ابن مضاء باب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغه بين مايجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان. وقد لاحظ فيه ما لاحظ على باب التنازع من أن النحاة افترضوا فيه كثيرًا من الصيغ لم ترد عن العرب، ثم ذهبوا يعقّدونه تعقيدًا شديدًا، والمسألة - فى رأيه - أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إما مرفوعة فى مثل «الكتاب إن وجدته فأطلعْنى عليه» وهى حينئذ مبتدأ وترفع حتمًا، وإما منصوبة فى مثل: «هلا الكتابَ قرأته» والكتاب حينئذ مفعول به ولا يجوز إعرابها مبتدأ مرفوعًا لأن هلا لا يليها جملة اسمية إنما تليها جملة فعلية. وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به، أوترفع مبتدأ مثل: «الكتاب قرأته». وإذن فجملة المبتدأ تردّ إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تردّ إلى بابه. والجملة الثالثة هى المستخدمة فى الباب والجملتان الأولى والثانية من افتراضات النحاة، ولذلك كان ابن مضاء محقًّا حين رأى حذف هذا الباب، وينبغى إعفاء الناشئة منه. ووافقنى مؤتمر المجمع على إلغاء هذا الباب والاكتفاء فى التنازع بصوره التى وردت فى الفصحى سواء تسلط فيها فعلان على فاعل أو مفعول به مع الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأوّل بأنه استُغْنى عنه لدلالة السياق عليه كما صرح بذلك سيبويه، وفى ذلك ما يؤذن بإلغاء الباب. وواضح أن المشروع الذى قدمته للمجمع يحذف حتى الآن من النحو الميسر سبعة أبواب هى أبواب كان وأخواتها وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، والتنازع، والاشتغال.

ومما يوضح أن محاولة تنسيق أبواب النحو تنسيقًا جديدًا تعفى الناشئة من أبواب عسرة فيه تنسيقُ باب التمييز، وعادة يعرض النحاة فيه تمييز المقادير كيلا ووزنا ومساحة فى مثل: «قدح قمحًا - كيلو تمْرًا - فدان أرضا» كما يعرضون تمييز النسبة فى مثل: «زيد كريم خلقًا» يقولون أصل التعبير «زيد كريم خلقه» ومثل «طاب زيد نفسًا» يقولون أصل التعبير «طابت نفس زيد» ومثل قوله عز وجل: ﴿وفجّرنا

الأرض عيونا﴾ والأولى أن تُعرب عيونا فى الآية الكريمة بدلاً، لا تمييزا. والناشئة تجد عسرًا فى تصوّر تمييز النسبة، وهو ما جعلنى أنسق باب التمييز تنسيقًا يحصر صيغه فى العربية على هذا النمط:

١ - بعد أسماء المقادير وما يشبهها كما ذكرنا آنفًا ومثل: «قراءة القرآن جهرا شفاءٌ» ومثل: «أنت ملءُ الصدر مودةً».

٢ - بعد الفعل اللازم مثل: «طاب محمد نفسًا - كرُم خلقًا - عظم مكانةً».

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل: «زيد فصيح لسانًا - رقيق شعورًا - حميد خلقًا».

٤ - بعد اسم التفضيل مثل: «زيد أبلغ من عمرو شعرًا - أكثر ذكاءً - أعلى مقامًا».

٥ - بعد فعل التعجب مثل «ما أحسن الحديقةَ منظرا» ومثل «أحسنْ بالحديقةَ منظرا». وإذا أعربنا الصيغة الأخيرة فعل أمر والفاعل أنت كما أعربها الفراء وبعض أئمة النحو لم نعد فى حاجة إلى فتح باب لإعراب صيغ التعجب. ومعروف أن البصريين يعربون هذه الصيغة إعرابًا معقّدًا إذ يذكرون أن «أحسن» فعل ماض جاء على صيغة الأمر.

٦ - بعد أفعال المدح والذم مثل «نعم الشاعر زيد» وإذا أعربنا «زيد» بدلا من الشاعر كما أعربها ابن كيسان ولم نعربها مبتدأ مخصوصًا بالمدح وماقبلها خبر مقدم لم نعد أيضا فى حاجة إلى فتح باب لإعراب هذه الأفعال.

٧ - بعد كنايات العدد: كم-كأين-كذا. وكم تكون استفهامية وتمييزها مفرد منصوب، إلا إذا جُرَّت بالباء فيجوز فى تمييزها النصب أو الجرّ بالإضافة مثل: بكم قرشا (قرش) اشتريت الكتاب؟ وتكون خبرية وتمييزها سواء أكان مفردا أو جمعا مجرور بالإضافة مثل كم كتاب (كُتبٍ) قرأتُ أى قرأت كتبا كثيرة. وكأيِّنْ حكم تمييزها حكمُ «تمييزكم» الخبرية وهو دائماً مفرد مجرور بمن وتمييز «كذا» مثل تمييز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب.

٨ - بعد الضمير المبهم فى صيغة الاختصاص مثل: «نحن - أبناءَ النيل - أوفياء» والتمييز فى هذه الصيغة دائما معرفة ولا ضَيْر فى ذلك إذ أجاز الكوفيون تعريف التمييز.

٩ - بعد صيغ محفوظة مثل «لله درّه فارساً» و (كفى بالله شهيدا) و «ياله عملا».

وواضح أن من شأن عرض التمييز - بهذا التنسيق الجديد - أن يلغى ستة أبواب كانت تُفْتح فيه لبيان إعراب صيغها، وهى أبواب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد: كم وكأين وكذا وصيغة الاختصاص إذ لم تعد تُعرَبُ مفعولاً به لفعل محذوف كما كان يُعْربها النحاة بل هى تمييز وتبيين للضمير أو الضمائر قبلها. وطبعاً تُعْرَضُ الصفة المشبهة واسم التفضيل فى باب المشتقات لبيان صيغهما لا لبيان إعرابهما فهو مبين بغاية الوضوح فى باب التمييز.

وإذا ضممنا الأبواب الستة المحذوفة فى باب التمييز إلى الأبواب السبعة السابقة يصبح المحذوف من النحو فى هذا التنسيق الجديد لأبوابه ثلاثة عشر بابا. وينبغى أن يُحْذَفَ أيضاً باب التحذير فى مثل «النارَ - إياكَ والنارَ» أى احذرها، وكذلك باب الإغراء فى مثل: «الشجاعةَ - المذاكرةَ» أى الزمها. وواضح أن الصيغتين ينبغى إدماجهما فى باب المفعول به حين يُحذَفُ فعله، فلا داعى لأن يُفرد لهما بابان مستقلان. وبالمثل ينبغى حذف أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، أما الترخيم فلأنه حَذْف الحرف الأخير فى العلم المنادى مثل: «ياجعفَ» بدلاً من «ياجعفر» وهى صيغة ماتت فى العربية فلا داعى لأن يُعْقَد لها بابٌ فى تعليم الناشئة. وللاستغاثة التابعة للمنادى صيغ معينة هى: «يا زيدُ للمظلوم - يالَزيدٍ لعمرو - يازيدا لعمرو». وللنحاة فى هذه الصيغ إعراب معقّد لا داعى أن يُزجَّ به فى تعليم الناشئة، بل يكفى أن تذكر فى النداء بعقبه صيغ الاستغاثة دون إعرابها. وبالمثل صيغ الندبة فى مثل: «واعليُّ - واعليًّا - واعليَّاه» تُلْحَقُ كالاستغاثة وصيغها بالنداء دون محاولة لعرض إعرابها.

ونذكر فيما يلى نتائج هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو.

١ - لا تزال الأبواب الأساسية للنحو فى هذا التنسيق الجديد قائمة، وهى:

باب المبتدأ و الخبر - باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس - باب الفاعل - باب نائبه - باب المفعول به - باب المفعول المطلق - باب المفعول فيه - باب المفعول

لأجله - باب المفعول معه - باب الاستثناء - باب الحال - باب التمييز - باب العدد - باب حروف الجر - باب الإضافة - باب إعمال المصادر والمشتقات - باب النعت - باب التوكيد - باب العطف - باب البدل - باب النداء - باب أسماء الأفعال - باب ما لا ينصرف - باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه - باب نونى التوكيد. وهى ٢٥ باباً أساسيًّا.

٢ - حذفت من النحو فى هذا التنسيق الجديد مجموعة من الأبواب الفرعية، وهى :

باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنازع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم التفضيل - باب التعجب - باب أفعال المدح والذم - باب كنايات العدد - باب الاختصاص - باب التحذير - باب الإغراء - باب الترخيم - باب الاستغاثة - باب الندبة. وهى ١٨ باباً فرعيا.

٣ - كثرة من الأبواب التى حذفت تيسيراً على الناشئة تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين كما سيتضح من المذكرات فى القسم الثانى من الكتاب.

٤ - جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه، وغاية الأمر أنها ردّت إلى أبوابها الأساسية، لتُعْرَضْ مع صيغها المختلفة.

٥ - لا يزال النحو فى هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضاً تفصيليًّا دقيقاً. وكل ما هناك أنه حذفت بعض أبوابه الفرعية أو بعض تفريعاته طلباً لاستيعاب قواعده فى صورة مبسطة تستطيع الناشئة أن تسيغها وتتمثلها فى يسر دون أن تنفق فى النحو ما تنفق الآن من العناء الشاق.

(ب) إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

الأساس الثانى من أسس مشروع التيسير للنحو الذى قدمته إلى المجمع كنت قد استوحيته فى المدخل الذى وضعته بين يدى كتاب الردّ على النحاة من اقتراحات

اللجنة الوزارية - كما مرّ بنا - وقرارات المجمع، وأقصد إلغاء الإعرابين التقديرى فى مثل : «الفتى - القاضى - كتابى» والمحلى فى المبنيات مثل : «هذا - ياهذا». وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الإعرابين التقديرى والمحلى، ورأى المجمع أن يسوّى فى مثل : «جاء الفتى - هذا زيد» بحيث يقال : الفتى فاعل محله الرفع : وهذا مبتدأ محله الرفع، ويكتفى بذلك. وهو اقتراح سديد. غير أنّ المجمع عاد فى سنة ١٩٧٩ حين ناقش مشروعى فى مؤتمره إلى الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل بحيث قال فى مثل : «جاء القاضى» : القاضى فاعل مرفوع بضمة مقدرة وفى مثل «جاء من سافر» : من فاعل محله الرفع، وهو فى ذلك يتابع قرار اتحاد المجامع العربية الذى مرّت الاشارة إليه. وفى رأيى أن قراره فى مؤتمر سنة ١٩٤٥ كان أكثر دقّة وأدخل فى التيسير على الناشئة، حتى يكون هناك مصطلح واحد لإعراب الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية. وأخذت فى المشروع الذى قدمته باقتراح اللجنة الوزارية إلغاء الإعراب المحلى فى الجمل، فيكفى أن يقال : هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب.

١ - لاتقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور

تتمة لإلغاء هذا الإعراب التقديرى أخذت برأى ابن مضاء واللجنة الوزارية والمجمع فى إلغاء المتعلق العام للظرف والجار والمجرور فى مثل : «زيد عندك - زيد فى الدار» إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ولا داعى لهذا التقدير،فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتا أو حالا.

٢ - لاتقدير لعمل أن المصدرية فى المضارع

وبالمثل أخذت برأى ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب ولا داعى لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا، وعمّمت ذلك فى أخواتهما، وهى لام التعليل ولام الجحود وكى وحتى وإذن و أو التى بمعنى إلى أو إلا،

فجميعها يأتى المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازا أو وجوبا.

٣ - لا تقدير لعلامات فرعية فى الإعراب

وأخذت بقرار المجمع كاملا فى إلغاء تقدير النيابة فى العلامات الفرعية للإعراب فى جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفى الأسماء الخمسةِ والمثنى وجمع المذكر السالم، ومرَّ بنا تفصيل ذلك، وهو قرار سديد.

٤ - ألقاب الإعراب والبناء

كانت اللجنة الوزارية اقترحت أن توحَّد ألقاب الإعراب والبناء واكتفت -كما أسلفنا- بألقاب البناء وهى الضم والفتح والكسر والسكون، وقرر المجمع فى مؤتمريه سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٩ الاكتفاء بألقاب الإعراب، وهى الرفع والنصب والجرّ والجزم. ومن الصعب أن يقال فى المبنيات إنها مجزومة مثل المضارع، وهو تارة يكون مجزوما بالسكون وتارة يكون مرفوعا أومنصوبا، فالسكون فيه عارض غير ثابت، بينما السكون فى الأسماء المبنية ثابت، والمتحرك منها لاتتغير حركته مثل: «حيثُ - الآنَ - أمسِ».

(جـ) الإعراب لصحة النطق

الأساس الثالث الذى كنت اقترحته فى مدخل كتاب الرد على النحاة ابتغاء تيسير النحو للناشئة هو أن لا تُعربَ كلمة فى كتبهم النحوية مادام إعرابها لا يفيد شيئاً فى صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك فى أبواب الاستثناء وأدوات الشرط وكم الاستفهامية والخبرية ولا سيما وأن المخففة من الثقيلة. فأمّا باب الاستثناء فيذكرون من أدواته: «ما خلا - ما عدا - ما حاشا - غير - سِوى» ولهم فى إعراب «ما خلا وأختيها» مقترنة بما إعراباً معقدًا غاية التعقيد. وقد اقترحت أن تُعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وأخذ مؤتمر المجمع باقتراحى. أما «غير» فى مثل: «جاء القوم غير زيد - ما جاء القوم غير زيد» فقرر المجمع أنها أداة استثناء

منصوبة مضافة ومثلها سوى. وأولى من ذلك ما ذكرته فى مشروعى أخذًا برأى أبى على الفارسى من أن «غير» فى المثالين المذكورين تُعْرَب حالاً، ورجح هذا الرأى ابن مالك. ومعروف أن «غير» فى المثال الثانى «ما جاء القوم غير زيد» يجوز فيها الرفع ويعربها النحاة حينئذ بدلاً، وأعربها الفارسى نعتاً، وكذلك إذا جاءت مجرورة فى مثل: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم». وواضح أن رأى أبى على الفارسى فى إعراب غير، ومثلها «سوى» أدق من رأى النحاة.

ومعروف أن باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة فى الإعراب، وهى قسمان حروف، وأقصد إنْ ولو، وأسماء وهى: «مَنْ - ما - مهما - أى - أين - أنى - حيثما - متى - إذا - كيف» والنحاة مثلاً يعربون «مَن» فى مثل: «من يقم أقم معه» مبتدأ ويختلفون فى الخبر هل هو فعل الشرط أو جواب الشرط أو هما معاً، وكل ذلك لا يفيد «مَنْ» شيئا فى سداد النطق وصحّته، ولذلك ينبغى أن يكتفى بأنها أداة شرط يليها فعلان: فعل الشرط وفعل الجواب ويجزمان إذا كانا مضارعين. ومثلها أخواتها، ولا حاجة مطلقاً إلى إعرابها جميعا. وبالمثل ينبغى حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية، إذ لا يفيد الناشئة أى شىء من تعليمهم أنها فى مثل: «كم طالباً حضر» مبتدأ وفى مثل: «كم كتاباً قرأت» مفعول به وفى مثل «كم نظرةً نظرتَ» مفعول مطلق وفى مثل: «كم يوماً جئت» ظرف زمان، كل ذلك لا غناء فيه. ومثل كم الاستفهامية فى كل ذلك كم الخبرية، ولذلك ينبغى حذف إعراب كم من كتاب النحو التعليمى.

ومما أبعد النحاة فى تأويله وتقدير إعرابه «لاسيما» فى مثل «قرأت الكتب لا سيما كتاب الرياضة» والعجيب أن الاسم التالى لها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ومع كل مرّة يكثرون من التأويل والتقدير دون حاجة تتصل بالنطق، إذ الاسم التالى لها يمكن أن ينطق مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ففيم الإعراب إذن؟. وبذلك أخذ المجمع إذ قال إن مابعدها يجوز رفعه ونصبه وجرّه، ملغياً بذلك إعرابها كما اقترحتُ. ومما ينبغى حذفه إعراب «أنْ» المخففة من «أنَّ» الثقيلة فى مثل قوله تعالى: ﴿أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً﴾ فقد رأى البصريون المضارع مرفوعاً بعد «أنْ» فقالوا

إنها ليست «أنَّ» المصدرية الناصبة للمضارع وإنما هى مخففة من «أن الثقيلة» ولما لم يجدوا اسمها المنصوب قالوا إنه ضمير شأن محذوف. ، وهو بُعْدٌ فى التأويل، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال إنها فى الآية الكريمة أداة ربط مثلها مثل «أن» فى قوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصْنَعِ الفُلْكَ﴾ وهو قول الكوفيين فى الآية وقال البصريون بل «أن» فيها مفسرة.

(د) وضع تعريفات وضوابط دقيقة

والأسس الثلاثة السابقة هى الأسس التى كنت اقترحتها لتيسير النحو فى مدخل كتاب الرد على النحاة، وحين قدّمتُ مشروع هذا التيسير إلى المجمع أضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهماً دقيقاً. وبدأتُ بالمفعول المطلق وأوضحت أن التعريف الذى وضعه له ابن هشام فى كتابه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لا يضمّ صوره الكثيرة، إذ يكون مؤكدًا فى مثل: «قرأ قراءة» ومبيِّنا للنوع فى مثل: «قرأ قراءة المتقن للعربية» ومبينا للعدد فى مثل: «قرأ قراءتين»، وتنوب عنه الصفة فى مثل: «علمه كثيراً» والضمير فى مثل: «علمه تعليماً لم يعلمه أحد» واسم الإشارة السابق للمصدر فى مثل: «علمه ذلك العلم» ومرادفه فى مثل: «جلس قعوداً» وآلته فى مثل: «ضربه عصاً» وعدده فى مثل «سجد أربع سجدات» وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر فى مثل: «علمه كلَّ العلم أو بعض العلم». ولذلك اقترحت له ضابطاً أو تعريفاً جديداً يضمّ كل تلك الصور على هذا النحو: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين».

وذكر ابن هشام والنحاة للمفعول معه ضابطاً يداخله غير قليل من الإبهام، وعادة يسوق النحاة فيه للاسم بعد الواو فى الباب خمس حالات: وجوب العطف على ماقبله فى مثل: «اشترك زيد وعمرو» ورجحانه فى مثل: «جاء زيد وعمرو» ورجحان المفعولية فى مثل: «قمت ومحمدًا» لأن العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميرا منفصلا. ووجوب أن يكون مفعولا معه فى مثل: «سرت والجامعة». وامتناع

المفعولية والعطف جميعاً فى مثل : «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرون لكلمة «طعاماً» فعلاً محذوفاً تقديره : «أكلت». وأوضحت أن أربع حالات من هذه الخمس افترضها النحاة، ومثّلوا لها، ومعروف أن الحالتين الأوليين من باب العطف ولا صلة لهما بباب المفعول معه، وكذلك الحالة الثالثة يمنعها النحاة فلا داعى لافتراضها، وبالمثل الحالة الخامسة التى تمتنع فيها المفعولية والعطف. أما الحالة الرابعة فهى فعلاً حالُ المفعول معه، والواو فيها كأنها تحل محل ظرف مكان كما فى المثال السالف : «سرت والجامعة» كأنك قلت:سرت أمام الجامعة أو محل ظرف زمان فى مثل : «سافرت وطلوع الفجر» كأنك قلت:سرت زمن طلوع الفجر. ولذلك اقترحت للباب ضابطاً أو تعريفاً لهذه الصورة وحدها، على هذا النحو : «المفعول معه : اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع». وبذلك يتعين الباب وتتعين صورته فى مثل : «أقبل زيدٌ وغروبَ الشمس».

وبالمثل ذكرت ضابط الحال عند ابن هشام وأوضحت شدّة غموضه وأن ابن هشام وغيره من النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلاحظوا معنى الظرفية فيه، فإنك إذا قلت : «جاء زيد غاضباً» كان الغضب صفة لزيد فى وقت معين هو وقت مجيئه أو وقت الفعل، فهى صفة مقيّدة بزمن معين، ولذلك اقترحت للحال ضابطاً أو تعريفاً يحدّده بدقّة على هذا النحو : الحال : صفة لصاحبها مؤقتة نكرة منصوبة». فأهم ما يميز الحال أنه صفة مؤقتة كما فى مثل : «لقيت زيدا مبتسما» فابتسامه محدود بلقياه. ويوضح ضابط الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته واو الحال المعروفة فى مثل : «لقيت زيداً وكان فرحاً» كان معنى الجملة «بينما كان فرحاً» وقد تنبّه إلى ذلك سيبويه فقال : إن واو الحال معناها إذ. وتلك علامة واو الحال دائما، فهى مع جملتها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه آنف الذكر الدالّة على الزمان فى مثل : «استيقظت وصلاةَ الصبح» وهى علامة لا تتخلف فى معنى واو الحال.

(هـ) حذف زوائد وعقد كثيرة

فى مؤتمر المجمع اللغوى لسنة ١٩٨١ ألقيت محاضرة عن «تيسير النحو» أضفت فيها إلى الأسس الأربعة التى ضمنتها مشروعى للتيسير آنف الذكر أساسين جديدين

هما : حذف الزوائد التى تعوق قليلاً أو كثيراً النفوذ إلى مانريد من تيسير النحو، وإدخال إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل. أما الأساس الأوّل وهو حذف الزوائد فيقتضى حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال التى اقترحتْ حذفها من قديم اللجنةُ الوزارية السالفة، واقترحتْ بجانبها حذف الإبدال، وأرى الإبقاء على الضرورى منه كإبدال اللام فى أل الشمسية فى مثل : « الضحى » وإبدال الدال الساكنة تاء فى مثل « حمدت » والتاء طاء فى مثل « أفرطت » والضاد طاء فى مثل عرضت، فإن ذلك من شأنه أن يساعد الناشئة على صحة النطق بحروف الكلم.

وينبغى حذف الميزان الصرفى، لأنه يئول إلى صور من التعقيد لا تدعو إليها حاجة. وينبغى الاستغناء عن استظهار الشروط فى صوغ فعل التعجب واسم التفضيل وشروط صاحب الحال وشروط إذن الناصبة للمضارع، فكل ذلك ينبغى أن يحذف من النحو اكتفاءً بالتمارين الموضحة له. كما ينبغى فى دراسة التصغير التخفف من صيغه المعقدة، ويحسن الاكتفاء بالثلاثى والرباعى منه كما جاء فى قرارات مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥، كما يحسن فى النسب الاكتفاء بمجموعة من أمثلته الشائعة. ودائما ينبغى حذف الصيغ النادرة أو الشاذة، وهى كثيرة فى النحو، من ذلك ما يقوله النحاة فى تابع اسم لا النافية للجنس من أنه يجوز فيه الرفع والنصب. وأرى أن يكْتفى بالنصب فى النعت وبقية التوابع أخذاً فى ذلك بالمتبادر الظاهر.

وينبغى أن يُحْذَفَ إعراب اللغز المعروف : « لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله » وهو لغز لا يزال يُعْرَضُ فى كتب الناشئة، إذ يجيز النحاة فى إعراب الجملة خمسة أوجه. وإذا عرفنا أن اسمى « لا » الأولى و « لا » الثانية فى الصيغة مبنيّان على الفتح فى لغتنا اليومية فضلاً عن لغتنا الأدبية عرفنا أن الناشئة فى غنى عن معرفة أوجه الإعراب الأربعة المغايرة وأنه يتحتم حذف هذا اللغز المعقد من كتب النحو التعليمى.

ومما ينبغى حذفه من هذه الكتب أيضا جواز النصب بجانب الجر فى نعت المضاف إلى المصدر فى مثل « قراءة الكتاب الجيدَ مفيدة » والاكتفاء بالجرّ مراعاة للفظ المنعوت ولأن فى النصب مباينة واضحة لظاهر اللفظ المنعوت.

ومن العقد فى كتب النحو عملُ المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام مثل : «قراءةٌ كتابَ الرياضة مفيدةٌ - زيد مجيدٌ القراءةَ كتابَ الرياضة». وأكثر من ذلك شذوذًا إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعله مثل : «قراءةُ كتابِ الرياضة زيدٌ حسنةٌ». وأكثر مما ذكرت تعقيدًا ولايزال يُعْرَضُ على الناشئة إعراب تابع المنادى وينبغى حذفه.

ومن الواجب أن تُحْذَف من النحو صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول ـ إذا كانا مبتدأين ـ الرفعَ لفاعلٍ أو نائب فاعل على الترتيب وأنهما سدًّا - كما يقول النحاة - مسدَّ الخبر. وبتقرير هذه القاعدة يحدث خلل كبير فى باب المبتدأ و الخبر، إذ يكون لدينا مبتدآن : مبتدأ له خبر، وهو المبتدأ الشائع فى العربية، ومبتدأ له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغنى عن الخبر، وتختل تبعًا لذلك قاعدة المطابقة بين المبتدأ وتكملة جملته إفرادًا وتثنية وجمعًا.

وإنى لعلى يقين من أنه إذا حُذفت هذه الزوائد وما يماثلها من النحو أصبح تعليمه أكثر يسرًا، وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقبات أو صعوبات. وطبعًا ستظل هذه الزوائد بكل تفاصيلها فى كتب النحو المطولة، وسيظل المتخصصون فى الدراسات النحوية يعكفون عليها، أما الناشئة فأجدر أن لا تُشْغَلَ من النحو - كما قال الجاحظ - إلا بمقدار ما يؤدّيها إلى السلامة من الخطأ.

(و) استكمالات لنواقص ضرورية

إذا كنا أوضحنا أن بالنحو التعليمى زوائد لا حاجة للناشئة إليها وينبغى عدم التردّد فى حذفها منه فإننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن فى هذه الكتب نواقص يجب أن يملأ فراغها باستكمالات ضرورية. وأوّل ما ينبغى استكماله طائفة من القواعد تتصل بإتقان النطق لكلم العربية عن طريق معرفة مخارج حروفها وصفاتها والتشديد والتنوين وإبدال بعض الحروف فيها وإدغام الحروف بعضها فى بعض، وكل ذلك يحمله علم التجويد الخاص بترتيل القرآن الكريم. وحرىّ أن يُعْرَضَ على الناشئة منه ما يصحّح نطقها للكلم فى العربية وحروفها.

وأربعة أبواب لابد أن تُعْنَى بها الناشئة أوّلها : باب إعمال المصدر والمشتقات حتى

تتنبه بوضوح إلى صورها فى الكلام. وباب ثان ينبغى أن يُدْرس فى النحو التعليمى دراسة مفصّلة، وهو باب الحروف، وهى متعددة تعددًا واسعًا. وباب ثالث ينبغى أن تفرد له صفحات فى النحو التعليمى توضحه غاية التوضيح، وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترتسم فى أذهان الناشئة الصياغة العربية ارتسامًا بيِّنًا. وباب رابع ينبغى أن يدرس للناشئة تفصيلًا وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية. وأيضا ينبغى أن يضاف إلى كتاب النحو التعليمى بابان جديدان مهمان هما: باب الجملة الأساسية: الاسمية والفعلية، وباب أنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه.

وينبغى الرجوع إلى كتب النحو القديمة والتأمل فيها تأمّلًا مستوعبًا، حتى نضيف إلى كتاب النحو التعليمى كثيرًا من الدقائق التى غابت عن واضعيه والتى نرى أن الناشئة فى حاجة إلى معرفتها وتمثلها حتى تتضح لهم العبارة العربية بجميع مقوماتها وخصائصها الصرفية والنحوية.

٦

كتاب تجديد النحو

مرَّتْ لى - كما أسلفت - ثلاث محاولات فى تيسير النحو: محاولة فى مدخل كتاب الرد على النحاة لابن مضاء سنة ١٩٤٧ ومحاولة ثانية فى سنة ١٩٧٧ وافق مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٧٩ على الشطر الأكبر منها، ومحاولة ثالثة بسطت القول فيها بمحاضرة فى مؤتمر المجمع عام ١٩٨١. وقد رأيت من واجبى أن أضع كتابًا تطبيقيًّا أصور فيه كيف يُصاغ النحو صياغة مبسَّطة تذلل قواعده للناشئة، وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته وتعقيداته العسرة. ولم ألبث أن أخذت فى تأليف هذا الكتاب وسميته «تجديد النحو» مبتغيًا به أن أسوِّى صيغة مُثْلى لتيسير النحو بحيث يستضاء بها فى عَرْضه على الناشئة عرضًا متكاملاً على مرّ السنين، فى صور متدرجة ما تزال تتسع، كما كان يصنع أسلافنا فى مختصراتهم، من سنة إلى أخرى، حتى إذا أكملوا دراستهم تمَّ تمثلهم تمثلا دقيقًا لمقومات العربية وأوضاعها، بحيث يستطيعون التصرف فى أساليبها وتراكيبها عن حذق وبصيرة.

والكتاب موزّع على مدخل وخمسة أقسام، أما المدخل فبسطتُ فيه أسس تجديد النحو فى الكتاب وهى ستة، ثلاثة منها قديمة كنت قد صوَّرتها - كما مرَّ بنا - فى مدخل كتاب الرد على النحاة كما أسلفت وهى إعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقه، وتوحيد الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل فى صيغة واحدة، مع إلغاء المتعلق العام اللظرف والجارّ والمجرور وإلغاء عمل «أن» المصدرية فى المضارع مقدرة، ثم إهمال الإعراب لأىّ كلمة لا يفيد إعرابها شيئًا فى صحّة النطق وسداده. وأضفتُ فى المحاولة الثانية إلى هذه الأسس - كما أسلفت - أساسًا رابعًا هو وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو العسِرة تجمع صورها وترسمها رسمًا بينًا. وفى المحاولة الثالثة أضفت - كما ذكرت - أساسين جديدين هما حذف الزوائد الكثيرة فى كتاب النحو التعليمى واستكمال نواقص ضرورية له. وقد فصلت فى المدخل القول فى هذه

الأسس جميعًا مع بيان ما عُنِيتُ به فى الكتاب من ذكر دقائق مهمّة فى تصاريف الكلم وفى التراكيب والأساليب.

والقسمان الأوّلان من الكتاب يعرضان عرضًا وافيًا دقيقًا تصاريف الألفاظ فى العربية وكل ما يتصل ببنيتها المفردة، والأقسام الثلاثة التالية تعرض أبواب النحو عرضًا مرتّبًا مبيّنًا يخفّف مئونته على الناشئة ويجعله لهم مذللاً ميسّرًا. والقسم الأول يتناول الكلمة ونطقها وأبنية الفعل والحروف، و وضعنا فى فاتحة هذا القسم مقدّمة مقتبسة من علم التجويد لبيان بعض القواعد الضرورية لإتقان الناشئة النطقَ السليم بكلم العربية وحروفها.

وانتقلت من هذه المقدمة الخاصة بنطق الكلمة إلى تقسيمات الفعل، إذ ينقسم إلى صحيح ومعتل، ومتصرف وجامد، ومبنى ومعرب، ولازم ومتعدّ، ومبنى للمعلوم ومبنى للمجهول. وأوضحت تصاريف الفعل بجميع صوره ماضيًا ومضارعًا وأمرًا وصحيحًا ومعتلًّا مع ضمائر الرفع المتصلة، وقرنت ذلك بجداول لتصريف الفعل السالم مع الضمائر وكذلك لتصريف الفعل المضعف والأجوف والناقص، ومع كل جدول بيان لتغيرات هذه الأفعال مع الضمائر يشرحها شرحًا وافيًا. وأتبعت هذه الجداول بجدول لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد وبيان ما يلحقهما حينئذ من التغيرات. وأنهيت هذا القسم الأول فى الكتاب بعرض أنواع الحروف المتعددة تعددًا واسعًا، وأجّلت حروف الزيادة لعرضها فى أواخر الكتاب.

والقسم الثانى فى الكتاب يعرض تقسيمات الاسم، وقد بدأتها بالحديث عن أبنيته وكيف أنها لا تقلّ عن ثلاثة أحرف إلا ما حُذف حرف منه تخفيفًا مثل أب وأخ ويدٍ ودمٍ، وأخذت أعرض تقسيمات الاسم إلى نكرة ومعرفة، وإلى صحيح ومعتل ومقصور ومنقوص وممدود، وإلى مذكر ومؤنث معنوى ولفظى. وذكرت علامات التأنيث اللفظى، وأوضحت أن تاء التأنيث اللفظى قد تخرج عن معناها للدلالة على معان أخرى. وذكرت بعد ذلك تأنيث الصفة وعلاماته. وعرضت تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع سالم: مذكر ومؤنث وجمع تكسير، وبيّنت قواعد المثنى والجمع المذكر وفرق ما بين نونيهما ونون الأفعال الخمسة. وعرضت جمع المؤنث السالم مبيّنًا

استعمالاته فى غير الأسماء والصفات المؤنثة، كما عرضت جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعى. وذكرت تقسيم الاسم إلى اسم ذات واسم معنى وصفات وتشمل المشتقات. وأوضحت اسم الذات، وكذلك اسم المعنى وأنه ينقسم إلى مصدر وجامد، ومن الجامد اسماء الأعداد وأسماء المصادر. وفصّلت القول فى المصدر وصيغه وفى المصدر الميمى وأمثلته والمصدر الصناعى وطريقة صوغه.

وتحدثت فى تفصيل عن الصفات أو المشتقات، وبدأت باسم الفاعل، وأوضحت صيغ المضارع الثلاثى المقصور والمنقوص فى مثل «يخشى - يدعو - يرمى» إذ يتحول اسم الفاعل منها إلى منقوص بالياء فيقال: خاشٍ - داع - رام» بإحلال التنوين محل الياء المحذوفة، بينما المضارع الثلاثى الأجوف فى مثل: «يخاف - يهول - يميل» تنقلب ألفه وواوه وياؤه بعد ألف اسم الفاعل همزة، فيقال: «خائف - هائل - مائل». ونبهت إلى أن اسم الفاعل المذكور آنفًا من المضارع المقصور والمنقوص يحذف آخره وهو الياء إلّا إذا دخلت عليه أداة التعريف فيقال: «باق - مغن - مستمل - الباقى - المغنى - المستملى». وعرضت أسماء المبالغة واسم المفعول وقواعده مثل: «مدعوٌّ - مرمىّ - مبيع - مصطفًى» ونبهت إلى أن صيغته وصيغة اسم الفاعل تتحدان فى مثل «مختار - محتال». وذكرت الصفة المشبهة وصيغها المختلفة واسم التفضيل وطريقة صوغه ولم أذكر شروط فعله مكتفيًا بأمثلته. وبالمثل لم أذكر شروط صوغ فعل التعجب فى أثناء عرضه بباب التمييز لنفس السبب. وذكرت اسم الزمان واسم المكان وطريقة صوغهما، كما ذكرت اسم الآلة، ولم أتحدث عن أوزانه لأن المدار فيه على السماع، فتكفى أمثلة كثيرة له توضحه.

وعرضت إعراب الاسم وبناءه وما يتصل بذلك من ألقاب للإعراب وأخرى للبناء ومرَّ بنا أن اللجنة الوزارية اقترحت الاكتفاء بألقاب البناء وأن مؤتمر المجمع فى سنتى ١٩٤٥، ١٩٧٩ قرر الاكتفاء بألقاب الإعراب، وأرى من الخير الإبقاء على المجموعتين من الألقاب، حتى تميّز الناشئة بدقة بين ألقاب الإعراب المنونة المتغيرة وألقاب البناء التى لا تتغير، ولا بأس أن يكتفى فى الإعراب بشىء من الإيجاز فيقال مثلا: مبتدأ مرفوع ولا داعى لأن نكمل العبارة بقولهم: «وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة» وبالمثل الألقاب الأخرى وبذلك أخذت فى الكتاب. و أخذت بفكرة اللجنة الوزارية وقرار مؤتمر المجمع فى أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية فى الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة والممنوع من الصرف مجرور بالفتحة، والأسماء الخمسة ترفع بالواو وكذلك جمع المذكر السالم بينما يرفع المثنى بالألف ولا نيابة فى كل ذلك لحركة أو حرف عن حركة.

وكانت اللجنة الوزارية رأت الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى كما مرّ بنا، ورأى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٥ الإبقاء على الإعراب المحلى مع تخفيفه وتعميمه فى الإعراب التقديرى، ونقض ذلك فى مؤتمره سنة ١٩٧٩ وأخذت فى الكتاب بقراره فى المؤتمر الأوّل ففى مثل «جاء الفتى - جاء القاضى - جاء صديقى» يقال الفتى والقاضى وصديقى فواعل محلها الرفع كما يقال فى مثل : «أقبل من كلمنا» مَنْ فاعل محله الرفع. وعرضت بعد ذلك المبنيات وبدأت بالضمير وبيان أقسامه الكثيرة متصلة ومنفصلة مع بيان صورها بيانًا مفصلا دقيقًا، ونبهت إلى استخدام نون الوقاية مع الأفعال والحروف حين تليها ياء المتكلم. وذكرت اسم الإشارة والاسم الموصول وألفاظهما واسم الاستفهام وحروفه واسم الشرط والظرف واسم الفعل وأسماء الأصوات وذكرت هنا فى قسم الصرف موضوعين مهمين : هما المضاف وغير المضاف، ثم المتبوع والتابع نعتا أو عطفا أو توكيدا أو بدلا حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن صيغة المضاف والمضاف إليه وكذلك صيغة المتبوع والتابع من باب المفردات لا من باب الجمل. وتحدثت عن التصغير مهملاً قواعده المعقدة التى ذكرها النحاة فيه بعرض طائفة من أمثلته الثلاثية والرباعية المستعملة. وبالمثل أهملت قواعد النسب المعقّدة، واكتفيت بأمثلة توضح صوغها غاية التوضيح، إذ من أكبر الخطأ فرض قواعد فى النسب والتصغير جميعا بأمثلة مصنوعة يصنعها النحاة، بل الصحيح الاكتفاء بالصيغ الطبيعية التى يؤيدها الاستعمال اللغوى.

وواضح أن هذين القسمين فى كتاب تجديد النحو يضمان مسائل علم الصرف فى عناية بالغة إلّا مارُئىَ الاستغناء عنه، لأنه يخرج عن الغاية من تيسير النحو، وهو لا يعدو الإعلال والموازين الصرفية لأنهما مما يصعب على الناشئة فهمه، وكيف

يفهمون فى باب الإعلال أن أصل خاف خَوِف بكسر الواو، وأصل مبيع مبيوع، وهما من أخف الأمثلة. ومن نفس الطراز الميزان الصرفى وتصوّر الصرفيين فيه أن سفرجل مثلا على وزن فعلّل وأن رفاهية على وزن فعالية وأن اخشوشن على وزن افعوعل، ولذلك حذفنا من الكتاب هذا الباب وباب الإعلال.

والقسم الثالث من الكتاب يتناول المرفوعات، وبدأت الحديث فيها بباب المبتدأ والخبر وأوضحت أن المبتدأ يكون اسم ذات واسم معنى واسمًا صحيحًا ومعتلًا ومعرفة ونكرة مع مواضع مجيئه نكرة،كما يكون ضميرًا منفصلًا ومتصلًا، وبينت أشكال الخبر وتطابقه مع المبتدأ، وفصّلت القول فى الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وأنه قد يُرْبَطُ بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية بالفاء أو الواو، وعرضت فى إيجاز لحذف المبتدأ والخبر وتقدم الخبر، وأجّلت تفصيل القول فيهما لبابين يعقدان فى نهاية الكتاب. ولم أعقد مبحثًا لكان وأخواتها، إذ أخذت فيها برأى الكوفيين القائل إن المرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال، وتبعًا لإلغاء باب كان وأخواتها ليس وغيرها ألغيتُ باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس إذ إن عمل ليس أُلْغِى فينبغى أن يُلْغَى عمل ما قيس عليها، ومرَّ بنا أنه أَلْغَى كلا منها بعض أئمة النحو. وذكرتُ باب إن وأخواتها بكل تفاصيله ونبهت خاصة إلى استخدام لام الابتداء معها ودخول «ما» الكافة عليها وعلى أخواتها، وألغيت من الباب إعمال ليت مع ما الكافة مثلها مثل أخواتها وكذلك إعمال أَنْ المخففة من الثقيلة، إذ اعتبرتها أداة ربط، فليست مخففة من أنَّ الثقيلة وليس لها اسم ضمير شأن محذوف. وذكرت باب لا النافية للجنس وقواعدها وصيغها الشاذة فى مثل قولهم: «لا أبالك» وأن خبرها يحذف كثيرًا، ونبهت إلى الفرق بينها وبين لا النافية للوحدة ولا المكررة، وألغيت إعراب لغز «لا حول ولا قوة إلا بالله» وإعراب لغز «لا سيما» لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجرّ فلم تعد هناك حاجة لإعرابها. وحذفتُ باب كاد وأخواتها آخذاً بإعراب سيبويه لها. ونقلتها إلى باب المفعول به، إذ هى - بإعرابه لها - فعلٌ متعدٍّ إلى مفعول به. وبالمثل حذفت باب ظنّ وأخواتها آخذًا برأى السُّهَيْلى الأندلسى القائل بأن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، كما مرّ بنا، بل مثلها مثل وهب وأعطى

تنصب مفعولين، ولذلك نقلتها هى وأخواتها إلى باب المفعول به المتعدّد. ومثلها أعلم وأخواتها فقد ألغيت بابها ورددتها إلى باب المفعول المتعدّد لأنها متفرعة من باب ظن، فحكمها واحد.

وذكرت فى هذا القسم الفاعل وقواعده وتأنيث الفعل معه وحذفه فى صيغتى التنازع مثل: «جاء وجلس زيد» والفاعل محذوف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه. ولم يكتف النحاة بهذه الصيغة الطبيعية، بل أضافوا إليها صيغًا كثيرة افترضوها مكوِّنين منها باب التنازع، وهى تُحيله إلى ما يشبه الألغاز ولذلك اقترح ابن مضاء إلغاءه وأخذت برأيه فى الكتاب. ونبهت بوضوح إلى أن الفاعل إذا كان جمعًا لما لا يعقل أُنِّثَ الفعل وأُفْرد مثل: «غنَّت البلابل - أزهرت الأشجار». وكنت قد ذكرت فى مبحث النعت أنه يؤنث ويفرد مع جمع ما لا يعقل، وأيضًا فإن ضمير النصب يعود عليه مفردًا مؤنثًا مثل: «أزهار عطرة قطفتها». كما نبهت إلى أن الفعل مع جمع التكسير لإناث أو لذكور يجوز تذكيره وتأنيثه مثل: «حضرت الطلاب - حضر الفواطم». وكل ذلك لا يذكر بدقة فى النحو مع أنها أشياء مهمة فى الصياغة العربية. ولعل فى تلك التنبيهات والدقائق السالفة جميعًا ما يدل على قصور النحو التعليمى فى إبلاغه للناشئة مقومات الصياغة العربية على الوجه الدقيق. وذكرت باب نائب الفاعل وصوغ الفعل المبنى للمجهول ونيابة المفعول عن الفاعل وجواز بناء الأفعال اللازمة للمجهول وحلول الظرف والجارّ والمجرور والمصدر معها محل الفاعل وأن نائب الفاعل قد يكون جملة، وأن هناك أفعالاً لم تُروَ إلاّ بصيغة المبنى للمجهول.

وبذلك تمّ القسم الثالث من الكتاب، ويتلوه فى كتب النحو باب الاشتغال ومرّت بنا دعوة ابن مضاء إلى حذفه، وبرأيه أخذنا فى الكتاب، إذ بناه النحاة على صيغ من افتراضاتهم، وصيغته الأساسية الواردة مثل: «الكتاب قرأته» إما أن تكون لفظة «الكتاب» فيها مرفوعة مبتدأ وإما أن تكون منصوبة مفعولاً به، وهى بذلك إما أن تردّ إلى باب المبتدأ والخبر، وإما أن تردّ إلى باب المفعول به المحذوف فعله بدلالة السياق عليه، ولا حاجة إذن إلى فتح باب الاشتغال فى كتاب النحو التعليمى. وقد حذفت من أبواب النحو حتى الآن سبعة أبواب: باب كان وأخواتها أخذًا برأى

الكوفيين وباب ما ولا ولات أخذاً برأى الكوفيين فى «ما» ورأى بعض أئمة النحاة فى «لا» وكذلك فى «لات» وباب كاد وأخواتها أخذًا برأى سيبويه وباب ظنّ وأخواتها أخذًا برأى السُّهَيلى الأندلسى وباب أعلم وأخواتها المحمول على باب ظنّ وأخواتها وباب التنازع والاشتغال أخذاً برأى ابن مضاء. على أن جميع صيغ هذه الأبواب لم تلغ وإنما رُدَّت إلى أبوابها الأساسية فى الكتاب.

ويعرض القسم الرابع المنصوبات بادئاً بالمفعول به، وبيان تقسيم الأفعال إلى متعدية ولازمة وأن المفعول به قد يكون واحدًا مثل باب كاد وأخواتها وقد يكون مفعولين مثل باب ظنّ وأخواتها أو ثلاثة مفاعيل مثل باب أعلم وأخواتها مع إيضاح الترتيب بين الفاعل والمفعول به وأن المفعول به قد يكون ضميرًا متصلاً منصوبًا، وقد يحذف أو يحذف فعله. ونبهت إلى أن فى الصيغ العربية مفعولات منصوبة حقها الجرّ وأخرى مجرورة لفظًا ومحلها النصب. ثم ذكرت المفعول المطلق مع ضابط أو تعريف يضم صيغه مع بيانها مفصلة. وفصَّلتُ القول فى المفعول فيه أو فى ظرفى الزمان والمكان مبيِّنًا أن الظرف يكون متصرفًا أوغير متصرف ومعربًا أومبنيًّا وأوضحت حكمه الإعرابى مبنيًّا وغير مبنى مع ذكر ماينوب عنه. وعرضتُ المفعول له منكَّرًا ومضافًا ومعرَّفًا بالألف واللام كماعرضت المفعول معه مع ضابط أوتعريف يحدّده تحديدًا دقيقًا. وذكرت بعده الاستثناء وأدواته: إلاّ و«ماخلا-ماعدا-ماحاشا» مع ما وبدونها. وجميعها تعد أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب. أما غير وسوى فقد وضعتها فى باب الاستثناء تبعًا لجمهور النحاة مقررًا مع أبى على الفارسى أنهما يعربان حالاً فى المواضع التى ذكر النحاة أنهما يعربان فيها مستثنى، وقد يكونان نعتا أو مبتدأ أو فاعلاً. وتحدثت عن الحال مع ذكر ضابط أو تعريف لها يتطابق مع أمثلتها بدقة، وبينتُ صاحبها وتطابقها معه وعاملها وأقسامها ومجيئها غالبًا نكرة ومنتقلة غير ثابتة ومشتقّة مع تفصيل القول فى الجملة حين تكون حالية.

وذكرت بعد ذلك التمييز وصيغه ونسَّقتها تنسيقاً جديدًا سقطتْ على إثره الحاجة إلى فتح طائفة من الأبواب فى كتاب النحو التعليمى؛ إذ بينت أنه يأتى بعد أسماء المقادير وما يشبهها وكذلك بعد الفعل اللازم وبعد الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

مرَّ صوغهما فى القسم الثانى الصرفى فى الكتاب فلم تعد هناك حاجة إلى بيان كيف يصاغان فى أثناء عرض صيغتيهما فى باب التمييز ومثلهما صيغة فعل التعجب ومايليها من التمييز، وقد أوضحت إعراب صيغته الدائرة على الألسنة وكذلك صيغته الأخرى : «أحسنْ بالسماء منظرًا» آخذاً فيها برأى الفراء وابن كيسان وتبعهما الزجاج والزمخشرى إذ جعلوا : «أحسنْ» فعل أمر على الحقيقة، ولم يجعلوه فعلاً ماضيًا جاء على صيغة الأمر كما يذهب البصريون. وبإعراب هذه الصيغة الخاصة للتعجب والصيغة المتداولة : «ما أحسن السماء منظرًا» فى باب التمييز لم تعد هناك حاجة لفتح باب فى كتاب النحو التعليمى لإعراب فعل التعجب. ويأتى التمييز بعد أفعال المدح والذم فى مثل «نعم الصديق زيد شاعرًا» وجمهور النحاة يعربون «زيد» مخصوصًا بالمدح مبتدأ مؤخرًا والجملة قبلها خبر وشاعرا تمييز، وهى صورة معقدة من الإعراب، وقديما أعفانا منها ابن كيسان بإعراب «زيد» المخصوص بالمدح بدلاً من الصديق، وأخذت برأيه تيسيرًا على الناشئة. وعرضت فى باب التمييز صيغ هذا الباب المختلفة بحيث لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص لإعراب صيغ المدح والذم. ويأتى التمييز بعد كم استفهامية وخبرية وكأين وكذا ومرَّ بنا إلغاء إعراب هذه الكلمات لأنه لا تدعو إليه حاجة فى تصحيح النطق مع بيان حكم التمييز بعدها، وقد عرضتها جميعًا. وبذلك لم تعد هناك حاجة فى كتاب النحو التعليمى أيضا إلى فتح باب لإعراب كم وكأين وكذا. وأدخلت فى باب التمييز صيغة الاختصاص ويكون عادة بعد الضمير المبهم فى مثل «نحن أبناءَ النيل أوفياء» وواضح أن كلمة «أبناء النيل» تمييز غير أن النحاة يعربونها مفعولاً به لفعل محذوف فرارًا من أن يكون التمييز معرفة والكوفيون وغيرهم يجيزون تعريفه، فلا مانع إذن أن يكون تمييزًا ويلغى بابه فى كتاب النحو التعليمى. وبذلك يُلغى تنسيقنا لباب التمييز ستةَ أبواب فى كتاب النحو التعليمى هى أبواب إعراب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكم وكأين وكذا والاختصاص. وقد ألغينا مع تلك الأبواب من الكتاب باب التحذير فى مثل «النارَ - إياكَ والنارَ» وباب الإغراء فى مثل «العملَ» ورَدَدْنا صيغهما إلى باب المفعول به حين يحذف فعله.

وتناولت فى الكتاب بعد ذلك باب النداء وأوضحت أقسامه مفردا وغير مفرد وعلما

ونكرة وإعرابها. وعادة يلحق به النحاة ثلاثة أبواب : الترخيم والاستغاثة والندبة. والترخيم حذف الحرف الأخير فى العلم المنادى، والصيغة أصبحت ميتة فى العربية، ولذلك حُذف هذا الباب من الكتاب. وللاستغاثة ثلاثة صور هى : «يا زيدُ لعمرو - يا لزيدٍ لعمرو - يا زيدا لعمرو» وللنحاة فى هذه الصيغ إعراب عسير - يشق على الناشئة تصوره دون حاجة لأنها صيغ ثابتة، ولذلك رأيت إلغاء بابها وضمّها إلى باب النداء. وبالمثل رأيت إلغاء باب الندبة وضم صيغه الثلاث الثابتة وهى «وازيدُ - وازيدا - وازيداه» إلى باب النداء حتى أُعفى الناشئة من الإعراب المعقد لهذه الصيغ دون حاجة إليه فى تصحيح النطق وسلامته. وبذلك نكون قد ألغينا من أبواب المنصوبات أحد عشر بابًا ورددنا صيغها إلى أبوابها الأساسية حتى تتخلص الناشئة من كثرة الأبواب فى كتاب النحو كثرة مفرطة تجهدها جهدًا شديدًا. وإذا أضفناها إلى ما ألغيناه فى أبواب المرفوعات تكون الناشئة قد تخلصت من ثمانية عشر بابًا كانت ترهقها فى تعلمها إرهاقًا شاقًا.

والباب الخامس بعنوان تكملات، وفيه عرضت صيغ الفعل الماضى والمضارع ودلالتها الزمنية ونواصب المضارع مع إهمال ما قيل فى بعضها من أنها ليست ناصبة وأن المضارع منصوب بعدها بأن مقدرة جوازًا أو وجوبًا. وعرضت الأدوات الجازمة الاسمية وألغيت إعرابها كما مرَّ فى أسس الكتاب لأنه لا يصحح نطقًا، وعرضت المضارع المبنى مع نون النسوة وكذلك هو والأمر مع نون التوكيد. وعرضت أيضًا العدد وأقسامه - بالتفصيل - وتمييزه، وبالمثل الممنوع من الصرف علمًا وصفة. ونبهت إلى أن أُخر جمع أخرى ممنوعة من الصرف، وكذلك صيغة أحاد ومَوْحد إلى عُشار ومَعْشر وصيغة فُعَلاء مثل ظرفاء وأَفْعلاء مثل أنبياء. وفصلت القول فى عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، وكذلك فى حروف الزيادة جارةً وغير جارة. وعرضت بالتفصيل حذف عناصر الجملة فى العربية مقرونة بعضها إلى بعض فى ثلاث عشْرة صيغة، وبالمثل صور التقديم والتأخير فى عناصر الجملة. وختمت الكتاب ببيان الجملة الأساسية فى العربية وأنها تنقسم إلى اسمية وفعلية مع بيان الفروق بينهما، وعادة لا تعنى كتب النحو التعليمى بتلك الجملة. ومضيت أعرض أنواع الجمل، وتركت تقسيم النحاة لها إلى جمل لها موضع وجمل لا موضع لها، إذ لم نعد نُعْنَى

بموضعها فى الإعراب كما مرَّ بنا فى أسس وضع الكتاب، ولذلك قسمتها تقسيمًا جديدًا إلى جمل مستقلة وتشمل المستأنفة والحوارية والمعترضة والمفسّرة والمعطوفة على إحدى تلك الجمل، وإلى جمل خاضعة وتشمل جملةِ الخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والحال والجملة التابعة : نعتًا أو عطفا أوتوكيدا أو بدلاً، وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والكتاب - بذلك كله - يذلل النحو وييسره ويرفع منه ما يتجشمه دارسه من الجهد المضنى الشاق فى استيعابه وتبيّن قواعده وأعاريبه، وذلك بتنسيقه تنسيقاً جديدًا يجعله أخف مئونة وأقرب ثمرة، إذ يخليه من الإسراف فى الأبواب والمصطلحات والقواعد الفرعية والشروط، ومن إعراب كل ما لا يفيد إعرابه صحة فى النطق وسداده، وأيضًا من فضول توجيهات النحاة الكثيرة لبعض الصيغ واستحداث هيئات لصيغ لم ينطق بها العرب ولا خطرت لهم على بال نفوذًا إلى أعاريب معقدة. فضلا عن أنها تفسد على الناشئة - فى كثير من الأحيان - التصوّر السليم لصيغ العربية. وعُنى الكتاب بالسعة فى عرض تصاريف العربية وقصَرَ عليها - كما أسلفت - القسمين الأوّلين منه، وهى لبنات البناء فى الصياغة العربية، وإذا انهار فهم جوانب منها انهار فهم البناء كله.

وواضح مما سبق أن الكتاب حافظ محافظة شديدة على تصوير مقوّمات اللغة وأوضاع أبنيتها وصيغها فى التصريف والإعراب، وهى محافظة أدّت إلى إضافات ضرورية وفتح أبواب جديدة فى الكتاب، كتلك الأبواب التى اقتبسها فى أوّله من علم التجويد،ومثل باب الذكر والحذف والتقديم والتأخير، ومثل باب قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية وباب الجمل المستقلة والخاضعة.وليس ذلك فحسب فقد أضيفت دقائق كثيرة فى النحو توضح سُنَن العربية فى الصياغة. ولكل ما قدمت سميت الكتاب «تجديد النحو» ولم أسمه تيسير النحو مع أن التيسير غايته، لأنه يصوغ النحو صياغة جديدة، فأردت أن يتطابق اسمه مع مضمونه. وإنى لشديد الأمل فى أن يصبح هذا الكتاب المبسِّط للنحو مع المحافظة التامة على أصوله دون أى ترخص، عَلَمًا منصوبًا

لمؤلفى النحو التعليمى بحيث تُسْتخلص منه صور متدرِّجة تظلّ تتسع مع سنوات الناشئة فى التعليم مصحوبة بالتمرين والدربة حتى تتكامل لها الإحاطة التامة بخصائص العربية وتتمثل صياغاتها تمثلاً قويمًا.